المنشور

التجمع اليساري
من اجل التغيير

العدد ٨ - حزيران ٢٠٠٧



تل الزعتر ١٩٧٦



نهر البارد ٢٠٠٧

المدنيون هم الخط الأحمر الوحيد

لا للسلطة الأمنية

من غير الممكن أن ننظر إلى فتح الإسلام كظاهرة منفصلة عن تاريخ الحركات الإسلامية الراديكالية في المنطقة ولا يمكن تحليل تلك الظاهرة بمنأى عن الواقع الاقتصادي الاجتماعي للمناطق التي تتواجد وتنمو فيها تلك الحركات.

من المغرب العربي إلى مصر والأردن والعراق والسعودية وصولاً إلى لبنان، نجد المجموعات الراديكالية الإسلامية تنمو داخل أحزمة البؤس حيث تجد لها أرضاً خصبة للتمركز والتجنيد مستفيدة من وجود حقد طبقي عارم بسبب سياسات التهميش المتبعة من قبل معظم هذه الدول تجاه الضواحي والمناطق الريفية. فتمركز الرأسمال في كل الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية يفرض حصر التنمية والخدمات في جزء صغير من المناطق حيث المرافق السياحية والتجارية.

إلى جانب الحقد الطبقي تستغل الحركات الإسلامية كره شعوب العالم الثالث، وخصوصاً شعوب الشرق الأوسط، للولايات المتحدة الأميركية وللدول الأوروبية بسبب السياسيات الامبريالية التي تتبعها تلك الدول في سعيها إلى نهب مقدرات العالم الثالث وبسبب انحيازها الواضح لجانب إسرائيل، فيتحول الصراع من حرب ضد الامبريالية إلى حرب بين الإسلام في الشرق والمسيحية في الغرب.

الحالة الاقتصادية الاجتماعية في شمال لبنان عموماً مشابهة إلى حد كبير لتلك الموجودة في المناطق التي ظهرت فيها منظمات إرهابية مشابهة لفتح الإسلام في العالم العربي والإسلامي. فمناطق عكار والمنية وحتى الكثير من أحياء طرابلس تعتبر من أكثر المناطق تهميشاً وفقراً. من هذه المناطق بالذات يأتي القسم الأكبر من مقاتلي فتح الإسلام.

لم نورد الحقائق السابقة بهدف تبرير الإرهاب الممارس من قبل فتح الإسلام. فنحن نعتبر أن الإرهاب الأعمى لا يخدم بأي شكل من الأشكال مصلحة الفقراء ولا هو سبيل لتحسين أوضاعهم. وما هو أخطر من العنف، إنما يكمن في البعد المذهبي السلفي الذي يشكل الأساس الإيديولوجي الذي على أساسه تجند هذه المجموعات أتباعها، والذي يعتبر التهديد الأخطر لمصالح الفقراء إذ انه يقف عائقاً أمام توحيد جبهاتهم من أجل حياة أفضل.

لكن ما أوردناه من شأنه شرح الأسباب الموضوعية لانفجار الكبت العام في تلك المناطق عن طريق العنف، والتي تتحمل الدولة مسؤولية ترسيخها من خلال السياسات الاقتصادية الاجتماعية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة منذ نشوء الجمهورية اللبنانية.

من ناحية أخرى، تتحمل الدولة مسؤولية مباشرة عن نشوء فتح الإسلام. فما يقال عن ضلوع النظام السوري في تسليح مثل تلك المجموعات بهدف الاستغلال السياسي صحيح، لكن لا يمكن لأحد أن يغض الطرف عن حقيقة أن الوزراء والمسؤولين الذين كانوا يتواطئون مع النظام السوري في تلك السياسات عادوا، بعد "انتهاء زمن الوصاية"، ليسيطروا على السلطة وقد اتبعوا نفس السياسات التي يشجبونها علناً على شاشات التلفزة.

شاشات التلفزة والمنابر أيضاً لعبت دوراً هاماً في تحضير الأجواء المناسبة لانتشار تلك المجموعات. فالتحريض المذهبي الذي استعمل من قبل كل الأطراف السياسية، وخاصة تيار المستقبل في الشمال، لاستنفار المناصرين في الحرب الضارية على السلطة ولمنع أي تغيير قد يحدث على صعيد الطبقة الحاكمة، كان لا بد أن يجد له متنفساً في مجموعات سلفية ترفع شعار حماية أهل السنة في لبنان.

رغم كل هذا التشعب في مشكلة فتح الإسلام، لم تجد السلطة سوى خيار القوة للتعامل مع الأزمة. فقد أعطي الضوء الأخضر للجيش اللبناني لاستخدام كل الأسلحة اللازمة للقضاء عسكرياً على فتح الإسلام حتى لو عنى هذا الإجراء مجزرة ما زالت ترتكب بحق أهل مخيم نهر البارد. ورغم اعتراف كل الأطراف السياسية بأن فتح الإسلام ليست منظمة فلسطينية، وإنها تتخذ أهالي المخيم كرهائن، لم تعتبر أحزاب السلطة هذا الواقع رادعاً لعنصريتها تجاه الفقراء، والفلسطينيون منهم بشكل خاص.

انتشرت الحواجز الأمنية لتوقف كل من تبدو عليه ملامح الفقر وتقتل من لا ينصاع لأوامر التوقف حتى وصل عدد الضحايا الذين سقطوا على الحواجز إلى الأربعة بعد أحداث نهر البارد. وقد انتشرت أخبار مفادها أن عناصر من ميليشيا تيار المستقبل مارست القنص ضد من كان يحاول الهروب من جحيم نيران مدفعية الجيش التي كانت تدك المخيم لساعات طويلة دون السماح للإسعافات والمؤن بالوصول إلى المحتجزين في المخيم.

هذا الأسلوب في التعاطي مع مجموعات مثل فتح الإسلام ليس بجديد، بل هو مرتبط بشكل كبير بالأسلوب الأميركي المتبع في العراق وأفغانستان حيث تدك كل منطقة أو قرية تتخذها المجموعات الإرهابية مقراً. وليس قدوم ضباط أجانب وكميات كبيرة من الأسلحة لتدريب وتجهيز الجيش اللبناني لخوض معركة فتح الإسلام إلا دليلا واضحاً على تقارب التكتيكين.

أما الفعل العنصري الأخطر، هو ما مارسته وسائل الإعلام كافة من رقابة ذاتية واصطفاف أعمى خلف السلطة والجيش حتى وصلت الوقاحة بهذه المحطات إلى التستر عن مجزرة ارتكبت حق المدنيين في نهر البارد وكانت المعلومات المغلوطة التي توردها عن الضحايا المدنيين أبعد ما يكون عن حقيقة المجزرة.

يتحمل اليسار اللبناني مسؤولية مضاعفة في موضوع فتح الإسلام. فتخلي اليسار عن نضاله ضد السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتوحشة، وانكفاؤه عن مخاطبة سكان المناطق المعدومة الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من جمهوره، وحصر نشاطه في دائرة المثقفين، أخلى الساحة أمام الفكر الديني الراديكالي للتمدد ولخرق صفوف العمال.

ومن ناحية أخرى نجد اليسار اليوم متخاذلاً أمام واجبه في محاربة العنصرية ووقف المجزرة الحاصلة في مخيم نهر البارد. فلم يصدر أي تصريح عن الحزب الشيوعي اللبناني يدين المجزرة. أما المجموعات اليسارية الأخرى فقد اتخذ بعضها موقف الدفاع عن الجيش وراوح البعض الآخر منازلهم.

ولم يتصرف المجتمع المدني بشكل أكثر مسؤولية، ما خلى بعض الجمعيات العالمية، بل رفض اتخاذ أي موقف سياسي مما يجري واكتفى بأعمال الإغاثة تاركاً بذلك من بقي في المخيم تحت رحمة عاصفة القذائف التي تجتاح منازله من كل ناحية.

يبدو أن الوضع اليوم متجه إلى تأزم أكبر مع إقرار المحكمة الدولية تحت البند السابع، فما يحصل من مجازر بحق السكان الآمنين، وما يجري من قتل مجاني على حواجز قوى الأمن، بتغطية سياسية واضحة من السلطة بهدف نشر الرعب ومنع أي إمكانية لحراك سياسي مناهض لسياسات الدولة، أصبح مشرعناً تحت أحكام البند السابع.

إننا اليوم على طريق تحول السلطة اللبنانية إلى سلطة أمنية بحجة الحرب على الإرهاب، لا تختلف بشيء عن سلطة حالة الطوارئ المتبعة في سوريا ومصر وغيرهما من الأنظمة العربية. وبمواجهة كل تلك التهديدات علينا كأحزاب ومجموعات يسارية وماركسية أن لا نتراجع أمام إرهاب الدولة. اليوم أكثر من أي وقت مضى، علينا مواجهة عنصرية الدولة ضد العمال والطبقات الكادحة، والوقوف بوجه التدويل والقمع، وتوحيد صفوف العمال بوجه التقسيم المقصود الذي ينشر التفرقة بين الفلسطينيين واللبنانيين لتشتيت عقولنا عن الهجمة الشرسة التي تستهدف مكتسباتنا من الضمان الاجتماعي إلى الأمان في العمل وحق التعبير والعمل السياسي.

المنشور

ديمقراطية الحكومة والأكثرية النيابية

- بعد الانفجار الذي وقع في مدينة عاليه في ٢٤ من الشهر الجاري، قامت مجموعة من مناصري الحزب التقدمي الاشتراكي بالاعتداء بالضرب على عمال سوريين واقتحام منازلهم بتغطية من قوى الأمن وشخصيات من ١٤ آذار.
- تعرض المصور في جريدة الأخبار وائل اللادقي للضرب من قبل قوى الأمن الداخلي أثناء تغطيته للانفجار الذي وقع في مدينة عاليه.
- قامت القوى الأمنية باعتقال الصحفيين علي ترحيني (تلفزيون العالم) ورمزي حيدر (أ. ف. ب.) وأسعد أحمد (جريدة البلد) الذي اعتقل بدوره وضُرب بوحشية أمام جميع الزملاء في طريقه إلى الآلية العسكرية.
- قامت قوى الأمن الداخلي بقتل بلال حمود (٢٥ سنة) لمجرد الاشتباه في سيارة كانت بحوزته، مطابقة في مواصفاتها للسيارة التي استخدمت في السطو على المصرف في أميون.
- تعرض المسرحي عبد الرحمن العوجي للضرب من قبل عناصر تابعة لميليشيا تيار المستقبل لمجرد معارضته لسياسات الحريري من خلال مقالات و مسرحيات.
- قامت القوى الأمنية باعتقال المواطن قاسم س. حيث اقتادته مغمض العينين إلى مكان ما وانهالت عليه بالشتائم والضرب، ثم أطلقت سراحه بعد أن صادرت ٣٠٠ دولار كانت في محفظته.
- قام الجيش اللبناني بقتل المواطن حسن علي كركي و جرح اثنين آخرين في منطقة طريق المطار في ٢٨ من الشهر الحالي لمجرد عدم توقف سائق سيارة الأجرة على الحاجز، لأسباب قد تكون متمثلة بعدم حيازة الأخير على أوراق قانونية أو إن سيارته تعمل على المازوت أو أنه ببساطة لم ينتبه.
- قتلت شادية علي فتوح (١٩ عاماً) برصاص دورية من قوى الأمن الداخلي، بعد محاولة زوجها الذي كان يقود السيارة، الهرب من حاجز أمني في منطقة الأشرفية.
- في ٢٠٠٧/٦/١ أعلنت قناة العربية عن قيام الجيش اللبناني بالاعتداء على المصوّر خالد موسى أثناء تغطيته للأحداث في نهر البارد.
- في ٢٠٠٧/٦/٣ قام الجيش بمصادرة الهوية والهاتف النقّال للكاتب والناشط سماح إدريس أثناء اعتصام خارج نهر البارد للمطالبة بتحييد المدنيين واحترام المواثيق والاتفاقيات الدولية في المعارك الدائرة والاهتمام باللاجئين النازحين.



(زينة كيوان)

العشاء!..

قصدتهم في موعد العشاء
تطالعوا لي برهة
ولم يرد لي واحد منهم تحية المساء!
..... وعادت الأيدي تراوح الملاعق الصغيرة
في طبق الحساء
....
نظرت في الوعاء:
هتفت: "ويحكم ...دمي
هذا دمي .....فانتبهوا"
.... لم يأبهوا!
وظلّت الأيدي تراوح الملاعق الصغيرة
وظلت الشفاه تلعق الدماء!

أمل دنقل

المنشور
نشرة داخلية غير دورية تصدر عن التجمع اليساري من اجل التغيير
www.tymat.org

يمكنكم ارسال التعليقات والاراء والتقارير على:
- بريد الكتروني: almanshour@tymat.org - تلفون: ٠٣/٦٤٧٦٠٥

إرهاب الدولة يقتل بدم بارد



في السنوات الماضية اعتمدت الدولة سياسة التعميم والتنميط تجاه الفلسطينيين وقامت بتصويرهم كمجرمين خارجين عن القانون، حارمة إياهم من أبسط حقوقهم المدنية كالحق في العمل أو البناء أو الامتلاك، وهي تحكم السيطرة على مداخل المخيمات لتبقي الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني فيه على حاله وتمنع الفلسطينيين من حقوقهم المدنية والسياسية.
واليوم، يدخل حصار مخيم نهر البارد أسبوعه الرابع، وما زالت السلطة تأمر الجيش بالحسم وحصار المخيم وضربه بالقذائف والطائرات متجاهلة المدنيين الذين تتخذهم فتح الإسلام رهائن.

منذ اغتيال الحريري، بدأت الدولة اللبنانية تتهيأ لنزع سلاح الفصائل الفلسطينية بعد انتفاء موجبات اتفاقية القاهرة. قضية السلاح قديمة، لكن المشكلة ليست السلاح نفسه. اليوم يتم طرح الموضوع بشكل مبدأي، أي إذا كانت السلطة هي مَن يحتكر العنف أم لا. ولكن، من خلال هذا الشكل من الطرح، تتناسى السلطة وترفض النظر في تاريخ هذا السلاح وعلاقته بالسلاح اللبناني في الحرب الأهلية وعلاقته بواقع الفلسطينيين في لبنان.

قبل ١٩٨٢ ترافق السلاح الفلسطيني مع سلاح الحركة الوطنية في حربها ضد السلطة اللبنانية وصراعاتها الداخلية. وبعد خروج منظمة التحرير من لبنان، تحول السلاح الفلسطيني بشكل أساسي إلى أداة للدفاع عن النفس. يقول وليد طه من مخيم عين الحلوة: "قبل الـ٨٢ كانت عناوين صور الشهداء الفلسطينيين تقول استشهد في العملية كذا أما بعد الـ٨٢ فأصبحت عناوين الصور تقول استشهد دفاعاً عن المخيمات."

بالنسبة للفلسطينيين في لبنان، السلاح هو ضمانة للبقاء أمام ذاكرة أليمة عن العلاقة مع السلطة السياسية تاريخياً وزعاماتها اليوم، فكل من برّي وسمير جعجع وجنبلاط وعون كان مسؤولاً بشكل مباشر أو غير مباشر عن حروب تصفية وإلغاء ومجازر بحق الفلسطينيين، من تل الزعتر إلى صبرا وشاتيلا وحرب المخيمات. بالنسبة للفلسطينيين، السلاح يمثل ضمانة للحياة والحقوق. أما بالنسبة للسلطة اللبنانية فهو عائق أمام رغبتها في إحكام السيطرة السياسية والأمنية المركزية.

بشكل بسيط، يحق هنا للفلسطينيين أن يسألوا ما هي الضمانة التي سوف تقدمها الدولة لحياتهم وحقهم في الحياة؟ وهنا ترتكز المشكلة الأساسية، فساسة السلطة اللبنانية لا يمكن الوثوق بهم، وكيف يتم تسليم السلاح إلى من كان مسؤولاً عن سفك دماء الفلسطينيين في الماضي القريب؟

اليوم يتساوى تاريخ كل من الطوائف المباركة في سفكها للدم الفلسطيني.

فالطائفة السنية، بالتفافها حول زعامة الحريري جونيور تؤدي واجبها الوطني اللبناني في قتل المدنيين الفلسطينيين، وتبقى المعضلة لدى الدروز لكونهم لم يشاركوا رسمياً في سفك الدم الفلسطيني، إلاّ إذا ما اعتبرنا تأييد جنبلاط (مع جورج حاوي) لبرّي في بداية حرب المخيمات.

بعد انتهاء الحرب الأهلية أصبحت الساحة الفلسطينية سوقاً للاستغلال السياسي والابتزاز. وهنا ربما علينا أن نتذكّر دور الأجهزة في "تشكيل" ودعم العديد من المجموعات المنظّمة – وتلك غير المنضبطة – من قبل بعض أقطاب السلطة وأجهزة المخابرات. واليوم، عدم الانضباط هو مطلوب بحكم شروط اللعبة السياسية اللبنانية.

نعلم أن أي مجموعة تُخرق من جهاز أمني يمكن خرقها من أي جهاز آخر. ونعلم أن المخابرات السورية وغيرها كانت تدعم تنظيمات متنوعة، منها تنظيمات تأخذ من المخيمات مخبأ. ونعلم أن المخيّمات كانت محاصرة لدرجة منع شواهد القبور من الدخول. ونعلم أسماء الوزراء والسياسيين خلال الحقبة السورية وأسماءهم قبلها وبعدها، فهي لم تتغيرّ. ونعلم أيضاً أن دعم السلطة لمجموعات يمكن استخدامها عندما يأتي أمر الفتنة لم يتغيرّ إلاّ منذ بضعة أيام (وهنا ربما من المفيد الانتظار قليلاً قبل الحكم). ونعلم أنه خلال معظم تلك الفترة كانت الزمرة التي تحكم البلد هي ذاتها، إن كان تحت الضغط السوري أو الأميركي أو الإيراني.

يتحدثون اليوم عن فتح الإسلام كأنها خارجة عن الواقع السياسي وتوازناته وكأنها العدو القومي الجديد للسلطة اللبنانية. وكل وطنية أو قومية بحاجة إلى عدو لتبني هويتها عليه. لم تستطع الطبقة السياسية إيجاد هذا العدو في أي من إسرائيل وسوريا، وها هي تجده اليوم في الفلسطينيين وليس في فتح الإسلام. العدو الرسمي هو فتح السلام، لكن الدم الفعلي الذي يتم به طلاء القلعة اللبنانية الوطنية هو الدم الفلسطيني.

مناورة بناء جبهة سنية لمواجهة المد الشيعي المزعوم تحول إلى سيناريو تصفية المدنيين الفلسطينيين في حرب بناء هيبة الدولة ضد منظمات سلفية إرهابية تتصل في التحليل السياسي بشكل مباشر بقيادات آل الحريري.



فتح الإسلام تنضم لدولة الطائف

السلطة اللبنانية هي من قاد فتح الإسلام من بيروت إلى نهر البارد في "جيبات سوداء مع سلاحهم"، وهذا حسب رواية الكثير من الأهالي في مخيم نهر البارد. كما أنه، ومنذ سبع سنوات، حصلت اشتباكات بين مجموعة تسمي نفسها "التكفير والهجرة" في منطقة الضنية، على إثرها تم سجن أعضاء كثر من هذه المجموعة، ثم ما لبثت الدولة أن أفرجت عنهم بموجب قانون العفو الذي أطلق سراح سمير جعجع.

يمكن أن يكون السبب انتخابياً أو من أجل دعم حركة سنيّة لمنافسة، إن لم نقل مواجهة، حزب الله الذي "يستأثر بالمقاومة"، يمكن أن يكون تأثير إلياس عطا الله على "فكر" ١٤ آذار أكبر مما نتصوّر، لكن المهم هنا أن العلاقة موجودة. يجب استبعاد الحجّة "الإنسانية" في طلب العفو لأن هناك آلاف المساجين، وبعضهم مظلوم، يعيشون في ظروف مزرية، وبعضهم سنّة، لم يشملهم قانون العفو.

مقتل الحريري الأب شكّل الغطاء المناسب للتواصل مع مجموعات ذات خلفية طائفية وحمايتها عبر تيار المستقبل وقيادات دينية سنية. فمن البديهي أن تكون سياسات الحكومة اللبنانية مرتبطة بشكل مباشر بسياسات "المجتمع الدولي" التي تقودها الولايات المتحدة وفرنسا االتي تلعب في لبنان دوراً محورياً لتستعيد فترة الانتداب وحقبة حكومة "فيشي" تحديداً.

الترابط هنا ليس داخلياً فقط بل هو نتيجة للفوضى ولتخبط سياسي خلاّق يحكم منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. والفوضى ربما تكون اليوم أنسب كلمة لوصف واقع المنطقة في شقها السياسي، وكذلك الأمني والاقتصادي. قد يسأل الكثيرون إن كانت هذه الفوضى هي مقصودة أم مجرد فوضى، لكن واقعها ونتائجها واضحة. بشكل أساسي، تتمثل بصراع شنته الولايات المتحدة من أجل السيطرة، تحت حجة الحرب على الإرهاب. وفرضت بحربها هذه نمط سياسات أمنية وديكتاتورية وصراعات عصبوية وطائفية.

الولايات المتحدة اليوم تتصرف من خلال ذات الخط الفكري للقاعدة، أي زعزعة الوضع القائم من خلال اختراقات أمنية إرهابية تنشر بيئة من الخوف وتفرض قوانينها على الخارطة. وكما فرضت القاعدة نفسها على الخارطة الأميركية، تفرض الولايات المتحدة نفسها على خارطة الشرق الأوسط؛ القاعدة من خلال الإرهاب الفردي والولايات المتحدة من خلال إرهاب الدولة.

الواقع السياسي العام يفرض نفسه بشكل مباشر على السياسات الداخلية. ونرى في السياسة الداخلية اللبنانية إهمالاً واستهتاراً تاماً بالمواطنين وأجهزة تشفّط على طرقات هجرها المارّة خوفاً من "رصاصة طائشة"، وفي السياسة الخارجية سؤال، لبنان معتدل أم متطرّف؟، وفي المالية نقول TVA بالفرنسية، وفي الاقتصاد نيوليبرالية أنغلوفونية، وفي الاجتماع "ليفي شتراوس"، وربّما نجد ضالّة أحمد بزّون الذي بيّض الجيش وجهه وحازم صاغية الذي برر قتل مدنيين رهائن لدى ميليشيا نفط وقبض معاشه من صحيفة نقط، ربّما نجد ضالّتهم في السياسات الثقافية، ٣٠٠ غبي في صالة سينما. فوضى عارمة وحرباً مزعومة على الإرهاب.

هذا التواصل المباشر بين الواقع الداخلي والإقليمي ينفي قدرة أي منا على الفصل بينهما، ويصبح الفصل منطقاً خارجاً عن الواقع وتكذيباً له. فإلى من يتغزّل بالواقعية من مفكري مسلسل بناء الدولة، عليهم أولا الكف عن النباح والبدء بالاستماع لدوي الواقع ومراقبة نيرانه تخترق جميع الفواصل والحدود

الجيوسياسية.

الترابط اللبناني الإقليمي ليس بالشيء الغامض، بل هو ظاهر لكل من يستطيع أن يرى أو يقرأ أو يسمع. الولايات المتحدة في مغامراتها اليومية في أدغال الشرق الأوسط أنتجت بعض الموالين والداعمين من الأنظمة، منهم من وعد بمشاريع ومنهم ارتعب أمام الوحشية الأميركية وانصاع لإرادتها. وفي هذه الفوضى تسجل الشركات الأميركية أرباحا طائلة إما من خلال سرقة نفط العراق وآثاره أو من خلال بيع الأسلحة والذخائر والمتفجرات وتأمين المتعاقدين، ومنهم من هو لبناني ومرتبط بميليشيات (عفواً، أحزاب) لبنانية.

تتم مواجهة هذه الفوضى بفوضى مضادة ينتجها النظامان السوري والإيراني في العراق وفلسطين ولبنان. أصبحت الفوضى شعار اليوم، وترى كل من السعودية وإيران وسوريا أن من يستطيع منهم أن يكون الشرطي الأفضل في السيطرة على تلك الفوضى، سيكون اللاعب المحوري في المرحلة المقبلة من الشرق الأوسط الجديد. وضمن هذه المبارزات، يتحول دور السلطة الموالية أو المعارضة إلى سلطة بوليسية بشكل أساسي، تحت حجة السيطرة على فوضى هي من إنتاجها.

نشر الفوضى سهل، حتى خارج دائرة التدخّل العسكري، خاصّة في لبنان حيث للفساد رتبة وزير أو رئيس أو نائب. وما يجري هو نسخة معدّلة عن العراق، حيث يستخدم الاحتلال "لواء بدر" مثلاً لمواجهة العصيان السنّي ثم يدعم مجموعات سنية للحد من التمدد الشيعي. فرّق تسد. باختصار، عندما تجد الإدارة الأميركية أن التهديد يأتي من الشيعة، نراها تدعم مجموعات سنية كالقاعدة. وعندما يأتي التهديد من القاعدة تعود إلى الشيعة. هذه الإستراتيجية القديمة في شكلها والجديدة في مضمونها استخدمت في التسعينات عندما دعمت الولايات المتحدة النفوذ السوري في لبنان ثم عارضته فيما بعد.

نشر الفوضى

في آذار ٢٠٠٧، أعلن سيمور هيرش (الصحافي في مجلة "نيو يوركر") أنه بعد الوضع المتأزم في العراق والهزيمة التي ألحقها حزب الله بإسرائيل والموسم السياحي قررت الإدارة الأميركية معارضة إيران وسوريا وحلفائهما الشيعة عبر دعم مجموعات سنية جهادية. وأكد هيرش إن







العنف الراهن في لبنان هو نتيجة لنوايا الحكومة اللبنانية في دعم هذه المجموعات المسلحة لمواجهة حزب الله.

لنفترض أن هيرش "عميل سوري"، أو لنقل أنه ليس "خبيراً" في المنطقة. ماذا عن مايكل يونغ، المحرر في جريدة الدايلي ستار (الناطقة بالإمبريالية) وصديق مشاهير السياسة، وبعض مناضليها، والداعم لثورة الأرز وانتفاضة الاستقلال والحقيقة في آن؟ يقول يونغ، "قد يبدو أن آل الحريري قد موّلوا إسلاميين، لكن الحقيقة أنهم فعلوا ما يفعلوه عادة عندما يواجهون المشاكل: يحاولون شراءها للتخلص منها."

لا داعي لقراءة صحف المعارضة لنعلم إلى أي مدى يصل التورّط. فها هي جريدة المستقبل (يوم الأربعاء ٢٣ أيار ٢٠٠٧، ص ٤) تقول بالحرف أن وليد جنبلاط تلقى "اتصالاً هاتفياً من النائب بهية الحريري، أوضحت له فيه أن مجموعة "جند الشام" في مخيم عين الحلوة، لا تنتمي إلى عصابة "فتح الإسلام"، وأنها مختلفة عنها. وأبدى جنبلاط اهتمامه بهذه التوضيحات." ربمّا يهم جنبلاط أيضاً أن يعرف أن تمويل إرهابيين وإن للذهاب في نزهة هو جريمة بحجم هذا الإرهاب. لنسأل الإنتربول.

إذن، السلطة مسؤولة، مع المجتمع الدولي، عن فتح الإسلام (الإسلام منها براء، وفتح؟). والأخيرة عندما ظهرت أعلنت مواجهتها للتمدد الشيعي وسيطرته على المقاومة في وجه إسرائيل وأميركا وأنها لا تريد مواجهة مع الجيش اللبناني وان لديها أموراً كثيرة تجمعها والزمرة الحاكمة في ما يتعلق بمعارضة حزب الله وإيران.

من هذه "الأمور الكثيرة" الخطاب الطائفي الذي استخدمته قوى ١٤ آذار للتعبئة ضد المقاومة في الصيف الماضي والذي أصبح العنوان العريض لسياسات الدولة اللبنانية. ومن هذه التعبئة، الاشتباكات التي جرت منذ عدة أسابيع في محيط الجامعة العربية في بيروت، والتي تبين في ما بعد أن القناصين فيها ينتمون إلى مؤسسات أمنية خاصة تابعة لسعد الحريري.

الإرهاب ما لبث أن انتقل ليشمل كل من يخالف رأي ١٤ آذار وأصبح "الوقوف بالصف وراء الجيش"، على حد قول فؤاد السنيورة، هو الحجّة الأساسية التي تتلطّى بها ميليشيات ١٤ آذار، الرسمية والخاصّة والأهلية، وبمشاركة جوقة المعارضة لتفريغ شحنات الحقد التي تبثّها





وسائل إعلامها وسياسييها وبعضهم غارق بدماء اللبنانيين والفلسطينيين إن بالمجاز أو باستخدامهم في معاركهم ومشاريعهم الشخصية، أو مشاريع آبائهم الساقطة مادياً وأخلاقياً.

لجنة حماية الصحافيين دعت لحماية المراسلين. وقد جاء ذلك بعد سلسلة من الاعتداءات قامت بها عصابات مناصرة للحريري وجنبلاط (الابنين) ضد مراسلي الجديد والمنار وغيرها. الاعتداءات لم تكن عفوية، كما ادعى أحد الكوادر العليا في ميليشيا جنبلاط، أكرم شهيّب، بعيد انفجار عاليه، وهي حصلت على مرأى ومسمع ممثلي الدولة، أي قوى الأمن التي ردّت على الاعتداءات الهمجية ضد العمّال السوريين بإلقاء القبض على عمّال سوريين.

هذا الوضع عبّر عنه تروتسكي منذ مئة عام تقريباً في مجلة الاشتراكيين الديمقراطيين في النمسا في مقاله "لماذا يعارض الماركسيون الإرهاب الفردي؟" عندما رفض الإرهاب لأنه "يبخّس دور الجماهير... ويحط ... من دورها ويجعلها تستسلم لعجزها ويشد نظرها إلى بطل منتقم ومنقذ"، ويكمل "أولئك الأخلاقيون الأنذال الذين يردون على كل عمل إرهابي بتصريحات حول القيمة المطلقة للحياة الإنسانية، هم أنفسهم مستعدون في مناسبات أخرى وباسم قيم مطلقة أخرى كشرف الأمة أو هيبة الملك لدفع ملايين البشر إلى جحيم الحرب."

السيطرة على الفوضى

في لبنان بدأ "التصدّي لقضايا الأمن في الحاضر والمستقبل" يأخذ شكله الجديد بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ بعد بضعة سنوات من التدريب والتجهيز و"الندوات" التي عقدتها المنظمات الأمنية التابعة للأمم المتحدة. مجزرة حي السلّم أثبتت أن العقيدة الأمنية الجديدة لن تتخلّى عن بعض مبادئها التاريخية، خاصة إطلاق النار على الفقراء إذا ما تجرّأوا وتظاهروا خارج الأطر المرسومة سلفاً.

تفجير الحريري أضاف حججاً جديدة للرقابة والتنصّت والكاميرات والأجهزة المتعددة الألوان والاهتمامات. وتحوّلت عقيدة الأجهزة من العقيدة البعثية السورية حيث لكل مواطن مخبر إلى "كل مواطن مخبر" للأخ الأكبر.

أيهما لديه صوراً أكثر في شوارع مدنه، رفيق الحريري أم حافظ الأسد؟

اضمحلال هذه الحقوق جاء بالتنسيق مع انسحاب أغلبية من كان يدّعي الديمقراطية إلى حركتي اليسار الديمقراطي والتجدد الديمقراطي واصطفافهم خلف جنبلاط وجعجع والحريري، مما أمّن استمرار عملهم كخبراء حول الفقر والديمقراطية أو بالأصح، كمخبرين عن الفقراء والديمقراطيين، بمعاش من آل الحريري وحلفائهم، وإذا كانوا شطاراً، فوظيفة لدى الأمم المتحدة أو منظمة عالمية أخرى يروّجون من خلالها لفكر ١٤ آذار.

يهمّنا هنا موضوع واحد، عسى أن يشرحه لنا السفراء الديمقراطيون (اليساريون والتجدديون)؛ لماذا قامت بعض منظمات الأمم المتحدة بنقل مقارها قبل ٣ أيام من اشتباكات الشمال؟ وليس بعد التطورات الأمنية كما يحاولون الإيحاء في المقابلات. هل لهذا التدبير علاقة بمعلومات أو تحليل؟ وإن كان كذلك، ألم يكن من الأجدر والأكثر استدامة تنبيه المخيمات وتحصينها بدل المليارات التي ستنفق في الإغاثة والنهوض والتنمية؟

ابتسم أنت في الفصل السابع

يمكن لإعلام المستقبل أن يكذب علينا بعض الوقت ويمكن للبعض منّا أن يصدّقوه كل الوقت، لكن لا يمكن لعاقل أن يصدّق دجل جماعة الحريري حول المحكمة الدولية وحول "اضطرارهم" للوصول للفصل السابع إلّا إذا كذّب محضر اجتماع مستشاري جورج بوش مع الصحافيين على متن طائرة القوات الجوية رقم واحد وهي في طريقها إلى قمّة الثمانية في ٤ حزيران ٢٠٠٧ والذي يقول، "تكلّم الرئيس (أي بوش) مع سعد الحريري هذا الصباح. أراد سعد الحريري التحدّث للرئيس وإظهار التقدير للدعم الذي قدّمته الولايات المتحدة وقيادة مجلس الأمن الدولي لاعتماد قرار الفصل السابع الأسبوع الماضي والقاضي بتشكيل المحكمة الدولية للنظر في اغتيال الحريري." ويشير المحضر إلى شكر الحريري لبوش على المساعدات التي وصلت إلى الجيش والتي ربطها البيت الأبيض بالأزمة في الشمال.

لم يشر سعد للحقيقة ولا للعدالة. حديثه كان عن الفصل السابع والسلاح. وهذا هو المهم. السلاح وصل وستصل الذخائر تباعاً، والمعدّات والآليات الحديثة. وهي لن تكون صالحة لقتال إسرائيل ولا حتى لمنع سوريا، وهي لا تختلف عن أسلحة الجيوش النظامية الأخرى وبشكل خاص، الجيش الأميركي.

في كتابه Planet of Slums يشير الكاتب الأميركي "مايك دايفس" إلى تطوّر التجمّعات السكّانية الفقيرة إلى ملحقات مدنية ضخمة تحتوي على مئات الآلاف من العاطلين عن العمل والعاملين في القطاعات غير الرسمية. التسميات كثيرة، وفي لبنان، نفضّل كلمات مثل "الضاحية" أو "أحزمة

البؤس"، لكنها لا تختلف في علاقتها مع النظام الاقتصادي عن "الفافيلا" في البرازيل مثلاً.

من الأمثلة الكثيرة التي أعطاها دايفس كانت الكرنتينا، حيث ذبح آل الجميّل مئات العمّال ذات يوم في "بدايات الحرب الأهلية." يمكن أن نضيف تل الزعتر إلى أمثلته لكننا اليوم نرى عشرات الكرنتينا في ضواحي بيروت الجنوبية والشرقية والشمالية وفي طرابلس من الزاهرية والقبّة والتبّانة امتداداً إلى البدّاوي والبارد وإلى بلدات الضنية وعكّار.

هنا نشأت فتح الإسلام، وكل يوم تنشأ فتح إسلام جديدة في إحدى بؤر الفقر في مدينة ما من مدن العالم، من دون دعم سوري أو أميركي. لكن المشكلة الأكبر ليست دور الولايات المتحدة في السماح لفتح الإسلام بالنمو، بل بالعقيدة العسكرية الأميركية المتعلّقة بالردّ على هذه الظواهر.

في معرض الحديث عن مستقبل تلك التجمّعات يشير دايفس إلى مجلة كلية الحرب الأميركية في مقال في ١٩٩٦ يقول "حروب المستقبل ستكون في شوارع ومجاري وناطحات سحاب امتدادات المناطق السكنية التي تشكّل مدن العالم المكسورة... تاريخنا العسكري الحديث تقاطعه أسماء مدن – توزلا، مقديشو، لوس أنجلس، بيروت، بنما سيتي، هوي، سايغون، سانتو دومينغو – لكن هذه الصدامات مجرّد مقدّمة، والدراما الفعلية لم تحدث بعد."

أما الفصل السابع الذي شكر الحريري بوش عليه فهو يقول أن مجلس الأمن، وبعد أن يقوم بـ"وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية" (مادة ٤١)، "جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة." (مادة ٤٢).

لاحظوا كيف أن التظاهر والحصر (الاعتصام المفتوح مثلاً) يمكن أن يمنعا

"الأسنان الجميلة لا تعني أنه صديق" - مثل من هايتي
كاريكاتور: لطوف





تحت وصاية الفصل السابع أو أن تستخدم الأمم المتحدة القوّة العسكرية ضدّها. أي أن إصرار أحمد فتفت على قمع حق التظاهر والتجمّع من خلال بدعه حول تنظيم المظاهرات عندما كان وزيراً بالوكالة قد يكون غداً من خلال بندقية زرقاء. وإذا كان أحد موظّفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (وهو من برامج الأمم المتحدة غير المسلّحة) يقول في القهاوي أنه مع قصف نهر البارد بالطائرات، تخيّلوا ما قد يفعله مرتزقة اليونيفيل؟

قد يأتي الجواب من هايتي، حيث تقوم الأمم المتحدة "بحفظ الأمن" بعد تدخّل الولايات الأميركية السافر في شؤون تلك الجزيرة الفقيرة للجم العملية الديمقراطية المحلية التي قد تؤدي في أحد الأيام إلى وصول رئيس يرفض أن يكون كلب البيت الأبيض. وبالإضافة إلى تقرير رسمي تبنّاه الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، كوفي أنان، والذي يشير إلى تورّط جنود الأمم المتحدة في "أنماط متكررة من الاعتداءات الجنسية وعمليات الاغتصاب التي يقوم بها جنود يفترض أنهم يحافظون على سيادة القانون الدولي"، بالإضافة إلى ذلك، تقوم شرطة هايتي، الموضوعة تحت تصرّف المجتمع الدولي والمدرّبة من قبل الأمم المتحدة والمعدّة من قبل الجيش الأميركي، بقتل مدنيين عزّل وذبح الأطفال تحت مرأى جنرالات القبعات الزرقاء.

في ٢٠٠٧/٢/٢، أوردت وكالة "هايتي أكشن" www.haitiaction.net خبراً عن مجزرة قامت بها قوّات مشتركة من الأمم المتحدة وقوات الأمن الهايتية خلال اقتحامها لحي "سيتي سولاي (مدينة الشمس)" وذلك بعد مجزرة ٢٠٠٥/٧/٦ التي أطلقت فيها قوات الأمم المتحدة ٢٢،٠٠٠ مشطاً من الذخيرة بمواجهة عصابة من ٣٠ فرد. لكن في شباط الماضي، أكّد شهود عيان أن مصدر النيران كان فقط قوّات الأمم المتحدة التي دخلت فرقة منها إلى منزل "ميرشيوس لوبين" وأصابته في ذراعه وقتلت ابنتاه النائمتان، ستيفاني (٤ أعوام) وألكساندرا (٧ أعوام).

بالنسبة للمجتمع الدولي فإن كل ما سبق يقع في سياق إعادة تركيب النظام الدولي ليتناسب مع أولوية "الحرب على الإرهاب". منظمة مراقبة حقوق الإنسان (www.hrw.org) تقول أن "الحكومة الأمريكية تسعى إلى تحويل العالم بأسره إلى ساحة قتال في سياق "الحرب على الإرهاب"، وهي حرب غامضة غير واضحة المعالم، وأغلب الظن أنها لن تنتهي أبداً." وتتابع منظمة العفو الدولية (www.amnesty.org)، "يتعرض الإطار الحالي للقانون

الدولي والنضال المتعدد الأطراف لهجمة من أشد الهجمات انتظاماً منذ نشأته قبل نصف قرن كامل، إذ يطعن البعض طعناً مباشراً في قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي باعتبارهما عاجزين عن التصدي لقضايا الأمن في الحاضر والمستقبل، حيث تقوم بعض الحكومات، تحت ذريعة "الحرب على الإرهاب"، بإهدار مبادئ حقوق الإنسان ومعاييرها وقيمها. ويبدو أن المجتمع الدولي غير قادر أو غير راغب في وضع حدٍّ لهذا الاتجاه، بينما تواصل الجماعات المسلحة تجاهل مسؤولياتها التي يفرضها القانون الإنساني الدولي."

هل سيبقى من يستفيد من حق العودة؟

بعد الاعتداء الوحشي على جنود الجيش اللبناني، حصلت دولة ثورة الأرز على مرادها. ربّما نصحهم عملاءهم في الأمم المتحدة والمجتمع "المدني" أن التعبئة العنصرية ضد السوريين غير مستدامة، فهم يستطيعون المغادرة إذا رغبوا لكنّهم عمالة رخيصة لا يمكن للرأسمال اللبناني والسوري أن يتخلّص منها تماماً. أما العنصرية ضد الشيعة، فقد تخلق بعض المشاكل، خاصّة لدى بعض المثقّفين الذين قد يصابون بتلبّك معوي جرّاء ما يشاهدونه من جثث.

العنصرية ضد الفلسطينيين متجذّرة في الدولة اللبنانية وأحزابها السياسية يميناً ويساراً. اليمين، نعرف ما يقوله، يمكننا قراءة إبداعات محبّي الحياة على مواقعهم الإليكترونية وهناك "تراث" كامل يمكن للـ"أل. بي. سي." أن تستعيده، وهي تستعيده، هذا بدون الإشارة إلى أمين الجميّل واسترجاعه للخطاب الفاشي المسعور خلال غذاء الأحد في الضيعة.

موقف اليسار "أكثر تعقيداً"، فمع تبنّي معظم اليسار اللبناني اليوم مقولات بيار الجميّل الجدّ فيما يخص الجيش والوطنية (وكل وطنية هي فاشية)، يبقى "حق العودة"، أي عملياً، قمع الفلسطينيين والتنكيل بهم ومنعهم من أبسط حقوقهم المعيشية خوفاً من أن يرتاحوا ويهنئوا بالنعيم اللبناني فيرفضون العودة. وهذا، على المستوى الأخلاقي، لا يختلف عن موقف الأوروبيين الذين يفضّلون رؤية اليهود في دولة تضبّهم.

الدولة اللبنانية لن تسترجع هيبتها المفقودة منذ ١٩٤٣ بمهاجمة لاجئين في مخيّمات هي أشبه بمعسكرات اعتقال. السلطة تريد ارتكاب مجزرة





بحق اللاجئين الفلسطينيين من خلال "توريطها" الجيش في معركة تتخّذ فيها مجموعة (كانت تحت المراقبة والملاحقة) من آلاف المدنيين "دروعاً بشرية". لكن، ماذا لو كانت قررت فتح الإسلام، بدل سرقة بنك الحريري انتقاماً من عدم دفع الرواتب – على حد زعمهم طبعاً – ماذا لو قررت خطف طائرة؟ هل ندكّ المطار ونفجّر الطائرة؟ ماذا لو انتبهت القوى الأمنية، المشغولة بالاعتداء على كل شاب فلسطيني أو يشبه فلسطيني، للمجموعة التي وضعت المتفجّرات هنا وهناك ولحقتها إلى المبنى الذي تقطن فيه عائلة المغدور سمير قصير (الفلسطيني)، هل كانت الدبابات اجتاحت ساحة ساسين وأطلقت قذائفها؟

الدولة، معارضة وموالاة، تستغل قضية الفلسطينيين لتمرير أجندتها السياسية، فالتيار الوطني الحر ككل الأحزاب اللبنانية أعلن تضامنه مع الجيش، وتجاهل حياة المدنيين داخل المخيم، بل واستعاد "اللواء" عصام أبو جمرة عنفوان حرب التحرير ليطالب بإعلان حالة طوارئ. ويبدو هنا أن "تصالح" التيار مع الأنظمة العربية قد يعني تبنّي هذا الحزب الجمهوري لأساليب البعث السوري. الاستثناء كان حزب الله الذي اعتبر حياة المدنيين والمخيم خطاً أحمراً.

منذ الشرارة الأولى لأحداث البارد ازدادت العنصرية في لبنان من خلال الدعاية السياسية للدولة اللبنانية ومن خلال المؤسسات الإعلامية التي دعمت الجيش غير آبهة بالكارثة الإنسانية الراهنة في المخيم. هذا في وقت يردد فيه النازحون من البارد أن تيار المستقبل كان قد فتح النار عليهم أثناء هربهم من القصف، وفي وقت يتم فيه توقيف وإذلال مدنيين فلسطينيين في بيروت من قبل الجيش وقوى الأمن الداخلي، فضلاً عن سلسلة القتل العشوائي وروايات المدافعين عن حقوق الإنسان حول توقيف العمال الأجانب، خاصة السوريين، ووضعهم في شاحنات وهم مربوطي الأيدي.

انتقل هذا الجو العنصري والشوفيني إلى المجتمع المدني حيث رفضت غالبية المنظمات التي تدعي العمل تحت عنوان حقوق الإنسان التوقيع على بيان يطالب باحترام وصيانة حقوق المدنيين. هذا الرفض جاء من ممثلين لمؤسسات ومجموعات تدّعي العمل مع المهمشين والفقراء، ومنها مؤسسات تابعة للحزب الشيوعي ومنظمات حقوق إنسان وليبراليون ويساريون "ديمقراطيون"، حتى الأنارشيون بدأوا بلعق أحذية الشرطة.

دور اليسار

السؤال الأساسي الذي نسأله لكل من يدافع عن هيبة الجيش ويقف وراءه هو، لماذا على الفلسطينيين التضحية بحياتهم من أجل دولة لا تعترف بوجودهم كبشر؟ لماذا على الفلسطينيين احترام هيبة دولة هي التي تنكّل بهم وتنتهك أبسط حقوقهم المدنية والإنسانية وتمنعهم من الحياة الكريمة، وتحكمهم بالذل والقهر والفقر؟

لا نقول هنا أن لا قيمة لحياة الجنود، فما حصل هو جريمة إرهابية المسؤول عنها هو فتح الإسلام والذي موّل وغطّى وسلّح فتح الإسلام. لكن حياة الجنود ليست أعلى رتبة من حياة المدنيين الفلسطينيين. فإن كانت هناك قيمة مطلقة للحياة الإنسانية، فلا مكان، ومن المرفوض تماماً، أن تكون هناك رتباً لقيمة حياة جندي وحياة مواطن فلسطيني.

جنود الجيش اللبناني هم ضحية مثل الفلسطينيين. هم ضحية السلطة ومناوراتها السياسية القذرة والمجرمة. التضامن يبدأ من هنا، فتهديد فتح الإسلام للسلم الفلسطيني واللبناني هو نتيجة لما تمثله السلطة اللبنانية الحالية من تهديد للمجتمعين اللبناني والفلسطيني. التضامن يبدأ فلسطينياً لبنانياً في صراع مشترك من أجل المساواة والحقوق. التضامن يبدأ بالتعاضد الطبقي، وليس بالغزل الوطني.

الاضطهاد والعنصرية وقتل المدنيين أمر مرفوض، وفتح الإسلام تعبير مباشر عن إرهاب الدولة التي تدعم اليوم سياسات الولايات المتحدة والتي كانت نفسها متحالفة مع النظام السوري في مرحلة سابقة، غير مهتمة على الإطلاق ببناء مجتمع آمن ومتوازن لا بل ساعية لبناء مجتمع عنصري وطائفي ومليء بالأزمات. أولئك السفاحون والمجرمون سيواصلون هجومهم على الطبقة العاملة، لذا يجب على الطبقة العاملة اللبنانية والفلسطينية أن تقف يداً بيد للتخلص من مصاصي الدماء المتمثلين بالطبقة الحاكمة. يجب أن ينتفض اللبنانيون لمد يد التضامن مع الفلسطينيين بمواجهة مشتركة ضد سلطة سياسية هي من أوجدت وموّلت وساندت فتح الإسلام وغيرها من فرق الموت كجند الشام في صيدا.

في الدرجة الأولى، مسؤولية اليسار تحتّم عليه التضامن مع الفلسطينيين لأن معركة اليوم هي واقع الغد وان تفاديها لا يعني سوى المزيد من العنصرية والفقر والهزائم للطبقة العاملة. على اليسار أن يبدأ بالكف عن تأمين الغطاء السياسي والشعبي للسلطة السياسية، عليه أن ينتهز هذه الفرصة للدفع نحو صراع طبقي لبناني فلسطيني مشترك ضد القمع والاضطهاد والفقر ومن اجل حياة كريمة.

لا قدسية لحياة عندما يحرم لاجئين من حقوقهم الأساسية، لا قدسية لوطن أو جيش عندما يكون معظم هؤلاء "اللاجئون" قد ولدوا وعاشوا حياتهم في لبنان. يعاني العامل اللبناني كما العامل الفلسطيني من الوجع نفسه ومن سياسة البطش نفسها، وعليهم التوحد من اجل الوقوف بوجه هذه السلطة السياسية التي تعتمد على القتل والإجرام من اجل بناء هيبتها، وكما قالت سيدة من كسروان على قناة الـLBC في برنامج كلام الناس: "هم يعقدون أعراسهم في القصور ونحن نعقدها في المقابر". هذا كلام أم أحد الجنود الذين قتلوا في حرب السلطة على عناصرها غير المنضبطة المتمثلة الآن بفتح الإسلام.

الخوف ينتفي بمواجهته وليس بالالتزام به، وهنا ضرورة التحرك والعمل على القضاء على المشاريع الدموية للسلطة اللبنانية. على اليسار أن يخرج من تواطؤه واختبائه وراء العنف الوطني والتصدي لهذا الهجوم على الطبقة العاملة اللبنانية والفلسطينية، فنحن نسمع منذ حين وآخر عن بعض العناصر الأمنية الموتورة تقتل مدنيين لبنانيين، وحصيلة الشهداء هنا مماثلة لحصيلة التفجيرات الإرهابية التي تحصل كل يومين أو ثلاثة. فإذا كان الموقف هو الدفاع عن الوطن والاستقرار، ألا يجب أن يحمي هذا الاستقرار المواطنين الفلسطينيين واللبنانيين؟

الدفاع عن السلطة اليوم هو خيانة اليسار لمن يدعي تمثيلهم والأطراف اليسارية التي تتهرب من موقف مباشر من الموضوع ليست سوى أقطاباً مساندة لصعود الدولة الفاشية في لبنان. وإذا كان اليسار التقليدي قد تخلّى عن دوره لمصلحة بناء نظام بوليسي يتوهّم أن من خلاله يمكن فرض بعض الإصلاحات، فما على الطبقة العاملة الفلسطينية واللبنانية سوى الاطمئنان أن مزبلة التاريخ تتسع لهم جميعاً، السلطة ويسار الدولة وفتح الإسلام.



الملف من إعداد:
غسان مكارم، باسم شيت، هبة عبّاني

الصور:
قتلى وجرحى ونازحون من نهر البارد
بعدسة متطوعي الإغاثة والأهالي

سكّير يحلل:
فتح الإسلام=القاعدة=الولايات المتحدة الأميركية

أحمد السيد

بينما كنت أجتر الكمية الكبيرة من الكحول... الحبوب والحشيشة المتغلغلة في جسدي حتى بعد خمسة أشهر من الترويض في سجن رومية...
قد يتساءل البعض ما علاقة هذه المقدمة أو مغامرات متهور مجنون بموضوع حساس وشائك كفتح الإسلام؟؟؟
إن الكتيبات الإعلانية لـ"أم النور" * تؤكد أن السكير أو من يتعاطى المخدرات لا يملك القدرة على التحليل المنطقي أو التفكير بطريقة صائبة، وإن الآتي هو مجموعة من النقاط قد تبدو غير مترابطة ولا تؤدي إلى مكان. وبناءاً عليه اقتضى التوضيح.

سأبدأ منذ أن كانت الحرب الباردة ساخنة في بعض أصقاع العالم ومن بينها أفغانستان، فقد قامت الحكومة الأميركية بتمويل وتجهيز والإشراف على تدريب المجموعة التي عرفت بالمجاهدين العرب وذلك لفتح جبهة متقدمة لمحاربة الإتحاد السوفياتي وهذه المعلومات ليست سراً على أحد وكذلك بروز أسامة بن لادن مؤسس تنظيم القاعدة.
وإن كان معظم المحللين والخبراء يؤكدون بشكل جازم، أن هذا التنظيم قد انقلب على أسياده الأميركيين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، إلا أن نظرتي للأمور مختلفة، إذ أعتقد أن التنظيم كان ولا يزال مجرد بيدق في يد السلطة الأميركية تستعمله وتحرضه للقيام بأي عمل قد يساعدها في بسط سيادتها وسيطرتها على كافة أرجاء المعمورة وما تحويه من كنوز ظاهرة أو مخفية من نفط وغاز طبيعي وأفيون.
وقد يقول قائل، هل من الممكن أن تقوم دولة بتحريض مجموعة ما في سبيل ضرب أحد مواقعها الإستراتيجية أقله من الناحية الاقتصادية وفي عقر دارها مما قد يفقدها هيبتها ومكانتها بين الدول؟
لكن، إذا ما نظرنا إلى الأمور من زاويةٍ أخرى سنجد أن أميركا في حربها على الإرهاب قد ربحت أكثر مما خسرت. فالنفط في العراق والغاز الطبيعي والأفيون في أفغانستان يساويان أكثر بكثير من برجي التجارة والمدنيين الذين قضوا فيهما، وقد تكون النكبات الطبيعية التي ألمت ببعض الولايات الأميركية خير دليل على عدم مبالاة أصحاب القرار هناك بمواطنيهم.

أما بالنسبة لفتح الإسلام، فالترابط بينها والقاعدة وإن أنكره البعض لغاية في نفس يعقوب فهو واضح وضوح شمس آب سواء في العقيدة التكفيرية الجهادية إلى التكتيك العسكري واستخدام الأحزمة الناسفة، وان كانت النتيجة قتل حاملها فقط دون أن يوقع إصابات في صفوف المشركين المفترضين، وحتى في أخوية الجهاد في بلاد الرافدين، وإن لم تكن فتح الإسلام قد بدأت كإحدى خلايا القاعدة.
السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا في لبنان ولماذا الآن؟ قد يظن البعض أن السبب هو حث الأسرة الدولية إلى تبني إقرار المحكمة الدولية تحت البند السابع وان كان هذا السبب مهما فهو برأيي غير كاف وثانوي.
الولايات المتحدة الأميركية على أبواب مفاوضات مع إيران وان كان العنوان المعلن لهذه المفاوضات هو الشأن العراقي فلا يظنن أحد أنها ستقف هنا وليس من المعقول أن يدخل الأميركي هذه المفاوضات دون ورقة رابحة. وهو لا يستطيع أن يعول على فريق السلطة الحالية في لبنان (حليفه) لافتقارها إلى القدرة والخبرة، أقله العسكرية، اللازمة لمنازلة حزب الله.
بناءً على ما تقدم، قامت الحكومة الأميركية بتمويل وتحريك مجموعة فتح الإسلام في هذا الوقت بالذات وقد تكون هذه العملية قد تمت بتواطؤ من بعض أجهزة الدولة اللبنانية أو بدونه مع أني أرجح الاحتمال الأول خاصةً بعد ما رأيته في سجن روميه مبنى الموقوفين (ب) الطابق الثالث الجناح الثالث أو ما يعرف بجناح الإرهاب والامتيازات التي يحصلون عليها وتمنع عن بقية المساجين. وكأن السلطات تكافئهم على أعمالهم وأن توقيفهم ليس سوى محافظة على ما تبقى من ماء الوجه.
وفي النهاية ها هو لبنان مرة أخرى ساحة نزاعات خارجية تدور رحاها على أرضه والتاريخ يعيد نفسه.
أنا من يريد قطعة صغيرة تسعني و كأساً أرفعه، أقول كأسكم وكأس أمك يا تاريخنا شو بتحب تعيد نفسك.

* مركز تأهيلي من أجل أعداد المدمنين ودمجهم في مجتمع نظيف من المخدرات أي خارج لبنان

سجن رومية
٢٤/٥/٢٠٠٧




شو هيدا يا غسان؟!

رشاد شمعون

... وفي زمن العجائب، أبى العمال إلا أن يحتفلوا في الأول من أيار، على الرغم من عدم وجود أي سبب يدعو للاحتفال.

ففي زمن العجائب أيضاً، قرر غسان غصن أنه لا يوجد أي سبب يدعو الاتحاد العمالي العام، الأمين على مصالح العمال طبعاً، إلى التحرك أو حتى التصريح. وبما أن العمال قد حصلوا على كل ما يتمنون، فلا داعي للعداء من الآن وصاعداً مع الهيئات الاقتصادية، الحريصة أيضاً على مصالح العمال، كما لم يعد للخلاف السياسي ودعوات التغيير أي طعم، وبالتالي فلتكن هدنة المئة يوم. فغسان، يا أصدقائي، لا هم له سوى العمال.

ولكن يا غسان، الحد الأدنى للأجور ما زال كما هو، والرتب والرواتب لم تصرف لا في شركة كهرباء لبنان، ولا في أي مكان. ألم تعرف أن التضخم في أشهر ما بعد الحرب وحدها وصل إلى ٥,٤٪، وأن زيادة الأسعار هذه مهددة بالتعاظم إذا ما وفّق السنيورة بتطبيق خططه الاقتصادية الداعية إلى زيادة الضريبة على القيمة المضافة إلى ١٨٪ ورفع الدعم عن الزراعة والمحروقات وزيادته على نواب ووزراء وأصدقاء ١٤ آذار. وفي المقابل، لم نسمع منك يا غسان أي ذكر لرفع الأجور وتصحيحها.

مبررٌ هذا الصمت طبعاً، فغسان يا رفاقي لا يبارح منزله لأن حياته مهددة من قبل أعداء العمال بسبب نضالاته التي كادت تسقط النظام الرأسمالي العالمي. لذا فهو لم يرى عمال رويال بلازا يعتصمون بعد تهديدهم بالصرف، ولم يلاحظ أن ١٠٥ عامل طردوا من عملهم في فندق فينيسيا ودون إنذارات حتى. ولنفس الأسباب لم يرى غسان عمال ماليبان في البقاع يطالبون بقبض مستحقاتهم التي حرموا منها لمدة ٨ أشهر، وكذلك عمال كهرباء لبنان والأساتذة الثانويون...

كل هذا ينبئنا أن غسان اتخذ الموقف السليم حين أعلن تحالف الاتحاد العمالي العام مع الهيئات الاقتصادية. ليس لأن مصالح العمال وأصحاب العمل واحدة، بل لأن الاتحاد العمالي العام، ومن قبل أن يصل غسان إلى رأس الهرم فيه، لم ولن يمثل مصالح العمال. الاتحاد العمالي العام ومعه كل الهيئات النقابية تضم ٧٪ من العمال في لبنان. الاتحاد العمالي العام تخلى عن المعتصمين في حي السلم بعد أن استشهد ٥ عمال على يد الجيش والأجهزة الأمنية. الاتحاد العمالي العام لم يطالب ولا لمرة بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعمل والضمان الاجتماعي.

هذا الاتحاد العمالي العام الذي بقي صامتاً أمام بقاء الحد الأدنى للأجور على ما هو منذ العام ١٩٩٦ والذي كف عن المطالبة برفض الورقة الإصلاحية لباريس ٣ حينما لم يعد لهذا التحرك أي منفعة سياسية للمعارضة والذي أعلن هدنة المئة يوم لتمرير التسوية السياسية على حساب العمال برهن وبجدارة أنه المدافع الأكثر شراسة عن مصالح أرباب العمل والسلطة السياسية. فلماذا نتفاجأ من تحالف غسان والقصار. هو المنطق بعينه.

من المنطق أيضا، على ما أظن، أن يعتبر العمال أنه ما من جدوى من الالتحاق بنقابات مخروقة من قبل السلطة والرأسمال والأجهزة الأمنية. من المنطق أن نعتبر كعمال أن لا نقابات تمثلنا وأن نبدأ بالعمل على تنظيم أنفسنا في أماكن عملنا وأن نربط حركاتنا المنفصلة والعفوية في شبكة عمالية منظمة تجد حلفائها بين عمال النسيج في مصر وعمال العمار في الإمارات وعمال النفط في العراق وكل عمّال لبنان دون تمييز عرقي أو إثني. حركتنا العمالية هي الطريق الوحيد للدفاع عن مكاسبنا ولتغيير ولوقف الاستغلال المتوحش لأجسادنا وعقولنا. لنبدأ بالخطوة الأولى، فربما نجد في الأول من أيار في السنة المقبلة ما نحتفل من أجله.

للتعريف فقط

تحالف الهيئات الاقتصادية/الإتحاد العمالي العام... غير قابل للتعريف بعد، ربما بعد التفصيل.

التفصيل:

- الهيئات الاقتصادية: مؤسسة تحمي مصالح أرباب العمل من السياسات التي تقلّص أرباحهم.
- بعض السياسات التي تقلص أرباحهم = تخفيض ساعات العمل، زيادة الأجور، الضرائب التصاعدية...
- الإتحاد العمالي العام: نقابة تحمي مصالح العمال - بشكل عام - من السياسات التي تقلّص حياتهم.
- بعض السياسات التي تقلص حياتهم: زيادة ساعات العمل، تخفيض الأجور، TVA...

تحالف الهيئات الاقتصادية/الإتحاد العمالي العام: عرض Post-Modern

إخراج و تأليف: غسان غصن وعدنان القصار

سعر البطاقة ابتداءً من الحد الأدنى للأجور

تباع البطاقات في سفارة الإمارات العربية المتحدة.

ز. ك.

(زينة كيوان)



الصراع الطبقي واقع يتبلور بتزايد التحركات العمالية



قد يبدو للوهلة الأولى، إذا ما تابعنا وسائل الإعلام الأكثر جماهيرية (التلفزيون، الراديو)، أن الصراع الطبقي قد انتهى أو أصبح شيئاً من الماضي أم أنه أمر لا تجده إلا في النظريات الاشتراكية والماركسية، وإن الصراعات الحالية هي مجرد تنازع على السلطة بين دول أو مجموعات، أو صراعات طائفية وفئوية. وإذا كانت هذه تعبّر بشكل غير مباشر عن صراع طبقي، فإن هذا الأخير موجود بوضوح بشكله المباشر. وما يعبر عنه ويؤكد واقعيته التحركات العمالية المتزايدة.

والواقع أيضا أن الرأسمالية المسيطرة اليوم على عالمنا تعمل على تشويه الصراع الطبقي وتغييبه عن الساحة السياسية خوفا على مصالحها المتنامية على أنقاض الطبقة العاملة. من جهة أخرى فان وسائل الإعلام تسهم بشكل مباشر في تغييب هذا الصراع والتعتيم عليه لأنها خاضعة لتلك الأنظمة.

انطلاقا من هاذين الواقعين، كان لا بد من رصد ما يمكن رصده من تحركات عمالية في بعض دول المنطقة، في الفترة الأخيرة، للتأكيد على أن الصراع الطبقي واقع نعيشه ونحسه في حياتنا اليومية.

هبة عباني

مصر

منذ شهر تموز الماضي من عام ٢٠٠٦ حتى يومنا هذا شهدت الحركة العمالية في مصر ما يشبه انتفاضة عمالية تجسدت في أكثر من مئتي تحرك.

هذه الاحتجاجات العمالية، علي اتساع حجمها، كانت تحمل مطالب اقتصادية واضحة ومباشرة سواء من ناحية الأجور أو الحوافز أو حتى القرارات الخاصة بالتشغيل والتي تؤثر علي عائدهم المادي؛ خاصة بعد رياح الخصخصة التي هبت على مصر. وهي لم تكن احتجاجات يحركها حزب سياسي أو جماعة سياسية لأهداف خاصة.

قدرت خسائر الحركة في تلك الفترة بفصل أكثر من ٥٠ ألف عامل وانتحار ٢٦. وقد اتسع نطاق هذه التحركات ليشمل كافة المحافظات والمدن من القاهرة إلى الإسكندرية وطنطا وسوهاج والمحلة وسيناء والشرقية والغربية وبولاق وبور سعيد والسكك الحديد والمعادي....

المتأمل في أرقام احتجاجات العمال في تلك الفترة سيدرك أن الاحتجاجات العمالية تزداد اشتعالا وتنتقل من موقع إلي موقع... في ٢٠٠٦، شهد شهر تموز ٥ اعتصامات و٥ إضرابات و٣ تظاهرات، وشهر آب ٤ اعتصامات و٨ إضرابات

وتظاهرتين، أما أيلول فقد شهد ٦ اعتصامات و٧ إضرابات، وتشرين الأول ١١ اعتصاما ٤ إضرابات وتظاهرتين، وتشرين الثاني ٥ اعتصامات و٥ إضرابات، وكانون الأول ١٢ اعتصاماً و٣ إضرابات و٧ تظاهرات، وكانون الثاني ٦ اعتصامات و٥ إضرابات وتظاهرة.

في ٢٠٠٧، شهد شباط ١٥ اعتصاماً، ٨ إضرابات و٣ تظاهرات، أما شهر آذار فقد شهد ١٠ اعتصامات، ٧ إضرابات، و٣ تظاهرات، وشهر نيسان شهد ١٩ اعتصاماً و٣ إضرابات و٧ تظاهرات.

من أهمها إضرابات عمال النسيج والغزل في المحلة الكبرى حيث شارك ٢٧ ألف عامل في الإضراب الذي كان الشرارة الأولى التي أشعلت الصراع بين الجماهير العمالية من جهة والدولة وأصحاب رأس المال من جهة أخرى.

بعد ذلك اتسع نطاق هذه التحركات ليشمل عمال السياحة والنقل والمطاحن والزيوت والاسمنت والسجاد وعمال هيئة الطاقة الذرية والمستشفيات وعمال النظافة والمدرسين وعمال المواسير والفلاحين وعمال الدخان والملابس وعمال الغزل والنسيج وعمال سكك الحديد والعمال الكهربائيين والميكانيكيين والأطباء والمسعفين وعمال الفنادق ومراكز المعلومات والصيادلة والممرضين والعربجية...

والجدير بالذكر أن الكثير من هذه التحركات قد أحدثت تغييراً ايجابياً في أوضاع العمال، الأمر الذي يؤكد أن "الصراع الطبقي هو المحرك الأساسي لإحداث التغيير وأنه قانون اجتماعي موضوعي، لم يخلقه العقل البشري، إنما أحس به واكتشفه، لوجوده المتعين والمؤثر في الحياة الاجتماعية، وقد تلمسه الإنسان منذ بداية التقسيم الطبقي البسيط للعمل، والذي تطور إلى فقر وجوع وعوز واستغلال، وبدرجات متفاوتة، كل ذلك نشأ مع التباين في امتلاك واستغلال أدوات الإنتاج، وتوزيع العمل والتخصص، وانقسام الناس إلى مالكين لأدوات الإنتاج وعبيد لا يملكون غير قوة عملهم أو لا يملكون شيئا على الإطلاق."

بعض الإضرابات التي أدت إلى تحقيق المطالب

أضرب عمال مصنع "وبريات سمنود" والبالغ عددهم ١٣٠٠ عامل وطالبوا ببدل الوجبة الغذائية، وانتهت مفاوضات العمال مع رئيس مجلس إدارة الشركة عن طريق الجهات الأمنية إلى الموافقة على منح العمال ذلك البدل.



اضرب ١٩٠٠ عامل من "غزل ميت عمر" اعتراضاً على سياسات رئيس مجلس الإدارة، كما رفضوا إعلان نتيجة انتخابات اللجنة النقابية بالتزكية في أكتوبر الماضي حيث قادوا العمال وقدموا شكاوى اعتراضية على هذا المسلك ونجح العمال في استصدار قرار من الوزيرة وقتها بإرجاء انتخابات اللجنة إلى الانتخابات التكميلية، وتم تعيين لجنة إدارية مؤقتة يرأسها رئيس اللجنة النقابية السابقة والمرضى عنه من رئيس مجلس إدارة الشركة.

كما نجح إضراب عمال شركة نسيج زفتى التابع لشركة الدلتا للغزل والنسيج حيث صدر منشور وجاء فيه موافقة الشركة على صرف منحة بقيمة ٤٥ يوم على أن يتم الصرف خلال أربعة أيام.

ونجحت إدارة شركة القاهرة للدواجن في مفاوضاتها مع العمال حيث حضر هذه المفاوضات جميع العمال بالإضافة لممثل النقابة العامة للصناعات الغذائية واللجنة النقابية للعاملين بالشركة، وعرض العضو المنتدب ونائب رئيس مجلس إدارة الشركة الذي كان يمثل الشركة في المفاوضات أن الشركة تدرس مطالب العمال وأنها ليس لديها مانع في الاستجابة لهذه المطالب.

كما نجح السائقون في السكك الحديدية في مفاوضات التشريك الطبي وحصلوا على الأساسي والعلاوات وأجر يوم كامل و٨٠ ٪من مكافأة الكيلومترات، بدلا من ٦٠٪ وهو العرض الذي قدمته الوزارة قبل ذلك.

يلاحظ أنه لا فرق بين عامل في قطاع الأعمال والقطاع الحكومي أو القطاع الخاص. وأن مظالم الحكومة من خلال ما تسنه من قوانين تستهدف في المقام الأول تهميش دور العمال واقتطاع المزيد من حقوقهم لصالح طبقة من أصحاب الأعمال ولم يكن غريباً والحال كذلك أن تتمثل خسائر الحركة العمالية عن تلك الفترة في فصل أكثر من ٥٠ ألف عامل من الشركات التي تجرأ عمالها علي الاحتجاج والاعتصام والإضراب ضد محاولات تنفيذ سياسة الحكومة... تلك السياسة راح ضحيتها خلال تلك الفترة ٢٦ عاملا قاموا بالانتحار بعد أن تدنت أجورهم وسقطوا تحت خط الفقر وأصبحوا عاجزين عن توفير متطلبات أسرهم الأساسية. بالإضافة إلى لعديد من الأشخاص الذين قضوا أو أدخلوا إلى المستشفى بعد إضرابهم عن الطعام. هذا بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة من العمال الذين يسقطون من جراء ظروف العمل السيئة بين مصاب وقتيل، ومن جراء الإجراءات القمعية التي يمارسها رجال الأمن.

إيران

تشهد إيران بين الحين والآخر إضرابات واعتصامات عمالية، كان أهمها إضراب العمال وسائقي الحافلات التابعة لـ"شركة واحد" الحكومية التي تتولى النقل والمواصلات المدنية في طهران وسائر المحافظات الإيرانية.

وقد أدى هذا إلى سلسلة إضرابات دعت إليها نقابة العاملين في الشركة في العام ٢٠٠٦. شُلت المواصلات في العاصمة الإيرانية وتم اعتقال وطرد الكثير من العاملين في الشركة. ولا يزال يرزح زعماء نقابة شغيلة "شركة واحد" في سجن ايفين بطهران.

الإمارات العربية المتحدة

تعتبر أوضاع العمال في دول أخرى أفضل حالا ففي الإمارات العربية المتحدة اليوم ترتفع نداءات الاستغاثة نظرا لتردي الأوضاع الاقتصادية وسوء ظروف المعيشة والعمل.
فالأبراج والأبنية الضخمة والأسواق لن تمنعك من رؤية المعاناة اليومية التي يعيشها آلاف العمال من الطبقات الفقيرة وقد عبر هؤلاء عن ذلك في سلسلة من الإضرابات قاموا بها خلال ٢٠٠٦.
و في العام الحالي ما زالت هذه الأصوات ترتفع لتؤكد على اتساع الهوة بين القلة التي تمتلك أغلبية رؤوس الأموال وبين الجماهير العمالية المناضلة في ظل ظروف عمل اقل ما يقال فيها أنها قاسية.
وهذه نماذج من الرسائل الإليكترونية التي تصل إلى موقع التجمع اليساري من أجل التغيير من عمّال الإمارات:

"أعمل لدى مؤسسة منذ سنة وشهرين، ولم أتسلم راتبي منذ أكثر من سبعه أشهر، وكنت أجهل قانون العمل وما هي حقوقي لدى الكفيل. فقبل أن آتي إلى هنا أخذ منى الكفيل صاحب المؤسسة ٦٠٠٠ آلاف درهم (١٦٠٠ دولار) بدافع دفع التامين ومصاريف الإقامة، ورغم ذلك أتيت وعملت معه. وبعد الشهر الأول لم أتسلم الراتب وكذلك الشهر الثاني وعندما بدأت أطالب تحجج بعدم صرف الشيك لدى الشركة واضطررت إلى الصبر وشهر يجر شهر وكنت آخذ منه مصاريف فقط وعندما أصررت على أخذ راتبي، أخذت الحجج تتزايد وأخيراً ذهبت إلى مكتب العمل وهناك كانت المفاجأة. وجدت بلاغاً باسمي بأني هارب من الكفيل رغم أني كنت أعمل معه وجدت البلاغ بتاريخ قديم، منذ حوالي ٥ شهور، وقدمت شكوى لكن فات الأوان.

"أنا اعمل في شركه خاصة في دبي في مجال المقاولات في قسم تكييف والتبريد المركزي. قدمت إلى الشركة على متن الطائرة على حسابي الخاص، وبعد ثلاث شهور أخذت أول راتب لي. وبعدها بفترة سألت عن موضوع الفيزا وأخبروني إنهم سوف يخصمونها علي والمبلغ هو ٢٥٠٠ درهم + ٣٠٠ درهم للبطاقة الطبية. لا أعرف كيف اشتكي عليهم من دون أن أحرم من العمل أو أضر نفسي. ماذا أفعل لأترك الشركة وراتبي ١٥٠٠ درهم (٤٠٠ دولار) ويخصمون منه ٢٥٠ درهم كل شهر؟

"نحن من موظفي إحدى الشركات الأهلية (الرسمية) المتعاملة مع شركات النفط (تكرير). نحن نعمل، وكما تعرفون في أجواء غير صحية وتؤثر علينا بصورة مباشرة وغير مباشرة. ومع هذا نعاني من قلة الرواتب الممنوحة لنا بالإضافة إلى عدم الاهتمام بنا من ناحية السكن والمأكل. نرجو المسؤولين حفظهم الله مراعاة حالتنا، مع التقدير.

"أنا أشتغل بشركة خاصة في دولة الإمارات في أبو ظبي بالتحديد بمهنة سكرتير في أحد مشاريع الشركة. منذ سنة وست شهور، طلبت زيادة، رفضوا مرتين بدون أي أسباب رغم أن قانون وزارة العمل ينص على أنه من حق الموظف زيادة راتب كل عام على الأقل. ثانياً، العقد بيني وبين الشركة ينص على هذا الأساس."

البحرين

في عيد العمال من هذا العام خرجت أول مسيرة عمالية مصرح لها رسمياً في تاريخ البحرين منذ ٣٣ عاماً. وهي خطوة في الاتجاه الصحيح، لمشاركة النواب والضغط عليهم في حل المشكلات العالقة، ليس في الموضوعات المتصلة بالعمال فحسب، بل وقضايا أخرى بملفاتها المختلفة ذات الصلة بقانون أمن الدولة..
مطالب العمال لا تختلف عما كانت عليه في الفترات السابقة مثل: تحسن الأجور، ومحاربة البطالة، واستجابة الدولة لتأسيس نقابات حرة في القطاعين الخاص والعام، وكذلك إفساح المجال للعناصر الوطنية في مؤسسات الدولة من دون تمييز طائفي، بل على أسس المواطنة الحقّة.

أولاد الأرض www.hrinfo.net/egypt/ae
كفاية harakamasria.org
عرباوي arabist.net/arabawy
عمال الإمارات uaelabors.blogspot.com
الجزيرة www.aljazeera.net

الأردن

في الأردن كان من آخر التحركات إضراب ٢٦ عامل عن الطعام في وزارتي الزراعة والأشغال وإدخالهم إلى المستشفى بعد عدم الاستجابة لمطالبهم المتمثلة بتأمين صحي أو راتب دائم. ويطالب عمال اليومية بوفاء الحكومة بوعودها والتزاماتها التي تم الاتفاق عليها سابقاً خاصة فيما يتعلق بتحويل ثلثهم إلى الراتب المقطوع. وأعلن نحو مائتي عامل من هؤلاء إضراباً مفتوحاً عن الطعام في يوم العمال العالمي إلى أن تستجيب الحكومة لمطالبهم. ويأتي إضراب هؤلاء العمال عن الطعام بعد سلسلة اعتصامات قاموا بها أمام مجلس النواب مطالبين بتحويلهم إلى الفئة الرابعة وزيادة رواتبهم ومنحهم علاوات سنوية.
من خلال ما سبق لا بد أن نستنتج أن هموم العمال واحدة رغم اختلاف أوطانهم وانتماءاتهم الجغرافية والسياسية وأن الصراع الطبقي يتزايد بتزايد الفروق الطبقية والاستغلال والفقر.
فتحية إلى العمال في عيدهم وتحية إلى نضالاتهم المستمرة من اجل عالم أفضل.

"يا عمال العالم اتحدوا" هل ذلك ما يزال صحيحاً الآن؟

بدأت بالعمل منذ تخرّجي من الجامعة، وكنت دائماً أشعر أن هناك ظلماً ما في هذا العمل، إذ كنت أصرف راتبي قبل أن أقبضه. رغم أن عملي، في معظمه، كان لحساب جمعيات أهلية ومنظمات غير حكومية، يفترض أنها تدافع عن حقوق الإنسان وتناضل ضد الظلم...

رغم ذلك كان وضع العاملين لدى هذه الجمعيات لا يختلف كثيراً عن وضع أولئك العاملين في الشركات الخاصة والقطاع العام وعن ما يجمع بينهم، من استغلال يتعلق بساعات العمل الطويلة، الرواتب المنخفضة والتي لا تكفي للعيش الكريم، ساعات العمل الإضافية من دون مقابل، العطل الرسمية وخاصة السنوية منها المتراكمة سنة بعد أخرى، غياب ضمانات صحية حقيقية. وإذا تم تسجيل العامل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فلا يتم التصريح عن الراتب الحقيقي الذي يتقاضاه.

كنت دائماً أشعر بأنني لا أستطيع المطالبة بحقوقي، ويراودني شعور الخوف من خسارة عملي إذا ما طالبت بتحسين ظروفه، أو رفع راتبي. وتعمّق شعوري هذا عندما طردت من عملي مرةً في اليوم التالي لإرسالي لائحة بمطالبي إلى المحامي الذي كنت أعمل لديه.

أعمل اليوم، ومنذ أيلول الماضي، لدى منظمة غير حكومية أجنبية مع زملاء لبنانيين وأجانب. أعمل تسع ساعات في اليوم، من ضمنها ساعة الغداء حيث نجتمع ونتبادل المزاح والضحك للتخفيف من وطأة العمل وتعبه، كما نناقش ما يحصل معنا خلال النهار. ومع الوقت أصبحنا نثق ببعضنا أكثر، وأصبحت نقاشاتنا تتعمّق أكثر حول التمييز بين رواتبنا ورواتب الأجانب، الأمر نفسه في تولّي هؤلاء المناصب العليا في الجمعية، غياب أي ضمان صحي، ظروف العمل غير المناسبة، البرد وتسرب المياه في الشتاء، والحر الخانق في الصيف. وفي مقابل ذلك كله كنا نسمع يومياً بأن رواتبنا عالية، وأنه سيتم تخفيضها إذا ما صُرِّح عنا لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومصلحة ضريبة الدخل.

هذا دفعنا إلى الاجتماع لمناقشة الموضوع ورفعه إلى المدير ضمن اجتماع عام للموظفين، هو الأول من نوعه في المؤسسة. وكانت مطالبنا واضحة، أهمها: عدم المساس برواتبنا، ومعاملتنا بشكل متساوٍ مع "الأجانب". لكن الأسوأ وقع، فرفضت الإدارة أن تسمع كلمة "تمييز"، واعتبرت ذلك تعدٍّ عليها. والأنكى من ذلك، أصرّت على تخفيض مدخولنا بنسبة ٧٪.

خرجنا غير راضين من الاجتماع وأكملنا النقاش بيننا على الغداء، فتدخل المدير بشكل عنيف ضدّي واتهمني بتحريض الموظفين على موضوع غير حقيقي، وبإفشاء أسرار الجمعية، كوني في الإدارة ويمكنني الاطلاع على الملفات. لكنه ووجه بالتضامن، الموجود بيننا، والكل اعترض على ما فعله. وتابع محاولته في اليوم التالي لفضّ وحدتنا. فاستدعانا، الواحد تلو الآخر، إلى مكتبه. وهنا استمر موقف الموظفين المتضامن، حتى ألزم في النهاية على اتخاذ تدابير مثل رفع رواتبنا بشكل يلطّف انخفاضه بسبب الرسوم، وتسجيلنا في شركة للضمان الصحي، كما منحنا إمكانية التطور والتدرّب داخل المؤسسة.

بعد ذلك الاجتماع أكّد الجميع أنه لولا حصول هذه المواجهة، ولولا تضامننا مع بعضنا، لما توصلنا إلى هذا التحسين، ولو البسيط. ولكنه يدل على أكثر من ذلك، فهو يؤشر على خوف الإدارة من تجمعنا في مواجهة أي إجراء سلبي بحقنا. كما أن كلٌّ منا شعر بالقوة من خلال هذا التضامن.

إن تضامن خمسة موظفين أجبر الإدارة على المساومة، فماذا لو تضامن جميع عمال العالم؟

برناديت ضو



أسئلة من عامل يقرأ

من بنى طيبة ذات البوابات السبع؟
في الكتب سنجد أسماء الملوك.
هل قام الملك برفع الصخور؟
و بابل التي دمرت مرات عديدة
من أعاد بناءها مراراً وتكراراً؟ في أي من بيوت
"ليما" المذهبة البراقة عاش العمّارون؟
في المساء، حين انتهى بناء سور الصين
أين ذهب البناؤون؟ روما العظيمة
مليئة بأقواس النصر. من قام بنصبها؟ على من
انتصر القيصر؟ ألم يكن في بيزنطة، المجدة في الأغاني
سوى سكان القصور؟ حتى في أطلانتيس الأسطورية
ليلة ابتلعها المحيط
كان الغارقون يصدرون الأوامر لعبيدهم.

غزى الإسكندر الشاب الهند.
هل كان بمفرده؟
هزم القيصر بلاد الغال.
ألم يرافقه حتى طاه؟
بكى فيليب ملك اسبانيا عندما
هوى أسطوله. هل كان الوحيد الذي بكى؟

ربح فريديريك الثاني حرب السبع سنوات. من
ربحها غيره؟

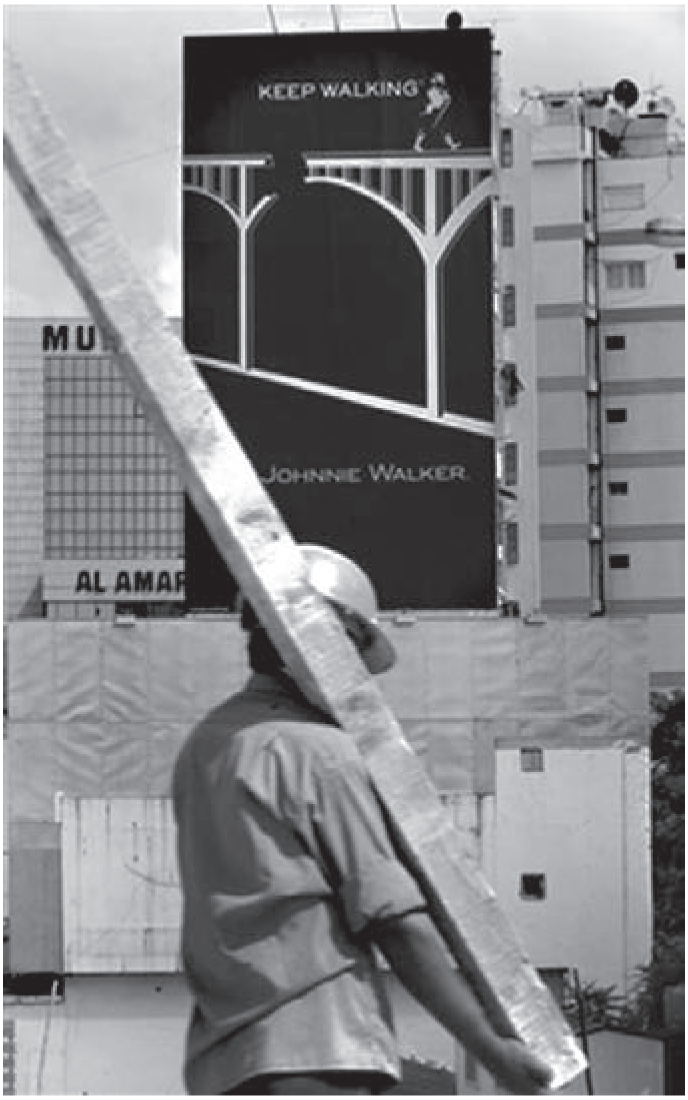
في كل صفحة انتصار.
من حضّر الوليمة للمنتصرين؟
كل عشر سنوات رجل عظيم؟
من دفع الفاتورة؟

الكثير من التقارير
الكثير من الأسئلة

بيرتولد بريشت

يوميات سياسية

الصراع في لبنان: طبقي أم طائفي؟



عقد التجمع اليساري من أجل التغير اجتماعا عاما تحت عنوان "الصراع في لبنان طبقي أم طائفي" وهو الاجتماع العام الثاني ضمن سلسلة من الندوات يقوم بها التجمع وتندرج في إطار بناء جبهة موحدة لليسار. قدم الندوة رشاد شمعون عن التجمع اليساري من أجل التغيير وأيمن ضاهر عن الحزب الشيوعي اللبناني.

قام أيمن ضاهر بسرد تاريخي لبنية المجتمع اللبناني، وتركيبته الطائفية منذ الانتداب الفرنسي، الذي ساهم بتكوين البورجوازية المارونية، حيث تكدست الأموال لدى هذه الطائفة دون سواها مما ساهم في تشويه الصراع، مرورا بالحرب اللبنانية، التي بدأت بصراع طبقي ما لبث أن تحول إلى صراع طائفي، ووصولا إلى وقتنا الحالي، حيث تقوم القيادات السياسية بتشويه الصراع كلما تبلور وأخذ شكله الطبقي بهدف تحويله إلى صراع طائفي من خلال التهويل بقدوم حرب أهلية طائفية جديدة.

من جهته، اعتبر رشاد شمعون إن مفهوم الطائفية يتناقض ومفهوم الديمقراطية، وأن الطائفية هي العامل الأساسي في تشويه الوعي الطبقي، مؤكدا على أن الصراع الحالي هو طائفي في شكله ولكنه طبقي في بنيته، مشيراً إلى استغلال الطبقة البورجوازية المستمر للطبقات العاملة، خاصةً وأن الهوة بيت هاتين الطبقتين تزداد اتساعاً.

وشدد شمعون على أن التناقض الطبقي هو الدافع الوحيد من أجل التغيير، معتبراً أن الحركة الشعبية التي ظهرت في اعتصام المعارضة الوطنية اللبنانية كانت متقدمة عن قياداتها من الناحية المطلبية. ففي حين كانت القيادات مكتفية بالثلث المعطل، و التوافق على موضوع المحكمة الدولية، كانت الجماهير المعتصمة تعترض على باريس ٣، وترفض زيادة الضريبة على القيمة المضافة، وتعبّر عن همومها اليومية المتمثلة بغلاء المعيشة والأوضاع الاقتصادية المتردية والبطالّة.



بعد ذلك تم فتح النقاش ليتناول العديد من النقاط المتعلقة بشكل الصراع الحالي. ففي حين رأى البعض إن الصراع في لبنان اليوم هو طائفي، اعتبر البعض الآخر أن الصراع طبقي ولكنه مشوه بفعل غياب الوعي الطبقي.

كما ناقش الحاضرون إذا كان الشارع متقدماً عن قياداته أم أنه مجرد أداة في يد الزعماء. وأثار موضوع اليسار جدالاً ساخناً، فانتقد البعض تبعيّة اليسار المطلقة للماركسية، معتبرين أن اليسار عليه أن يطور نفسه تبعًا للظروف القائمة. وشدّد المشاركون على هوية اليسار وانتمائه وانحيازه للطبقة العاملة، واتفقوا على غياب اليسار بشكل كلّي عن الكثير من القضايا (باريس ٣، المحكمة، الاعتصام المفتوح...).

كما وجدوا أن اليسار يفتقد إلى تنظيم قادر على بلورة شكل الصراع، من خلال تكوين الوعي الطبقي لدى الطبقة العاملة، وأن جزءاً من اليسار اتخذ قراره بدعم دولة المؤسسات بحجة أن النظام اللبناني ليس نظاماً رأسمالياً. و أن اليسار لم يعرف كيفية التعاطي مع تشوه الصراع وإصلاح هذا التشوّه. ورأوا أن دور اليسار يكمن في تسليط الضوء على الصراع الطبقي، بمواجهة الأقطاب التي تعطي الصراع طابعاً طائفيّاً وفي رفض الصراعات الطائفيّة والفئوية. بالإضافة إلى إعادة صياغة شكل الوعي و العمل على تحقيق مكاسب أكثر للطبقة العاملة.

بكن كل ذلك لا يتم إلا من خلال حركة سياسية جدية؛ جبهة يساريّة موحدة تتناول مشاكل وقضايا الطبقة العاملة.

ساحة رأي

اليسار الذي نريد

لا بد لي ان أستهل كلامي هذا بتقديم الشكر لهيئة التحرير الكريمة التي اتاحت لي هذه الفرصة القيمة لكي اتكلم عن واقع اليسار وما آل اليه في هذه الفترة العصيبة من تاريخ لبنان والعالم.

ليس اليسار موضوعا يمكن التطرق اليه في بضعة سطور هي لا محالة غير كافية ومقصرة عن الاحاطة به من جوانبه المتعددة. لكنني سأحاول من خلال هذه المداخلة المتواضعة تقديم وجهة نظر مغايرة بعض الشيء بهدف اغناء البحث الموضوعي وتمكين القارئ من سبر أغوار القضية بشكل مُحكم ومتين، عبر طرح رأي بديل لا يهدف الى مهاجمة اليسار بشكل متعصب ولا ينمّ الا عن حقد عقائدي لا يعتد به، أو مصلحة آنية وذاتية مجردة من كل تحليل منطقي وسليم، بل عبر اظهار مكامن الخلل بغية اصلاحها وتجاوزها.

نحن في أمس الحاجة في لبنان الى يسار ينتشلنا من بؤرة الطائفية التي ما برحت تفتك بجسم الوطن وتزرع البغضاء والشحناء بين المواطنين، فتحول هؤلاء من افراد متساوين في الحقوق والواجبات الى مجرد أرقام تضاف في عديد هذه الطائفة أو تلك.

نحن بحاجة أيضا الى اليسار الذي يقف في وجه الرأسمالية المتوحشة المتفشية في بلدنا، والتي وجدت في الطبقة السياسية الاقطاعية ضالتها المنشودة لكي تتحكم بكل أواصر الدولة. والغريب ان الرأسمال في لبنان لم يهدف الى القضاء على الاقطاع حسب ما تفترضه النظرية الماركسية التقليدية، بل على العكس لقد نسج هذا الأخير مع العائلات الاقطاعية تحالف لم نتمكن حتى اليوم من تحطيم قيوده وفك أغلاله التي تحتم علينا القبول بالنظام والخضوع له دون أي أمل بالتغيير.

وقد وصل الأمر الى حد تبني بعض الاقطاعيين الشعارات الاشتراكية مع محافظتهم على أغلبية امتيازاتهم التي توارثوها عبر القرون. ان هذا الحلف المتناقض الذي يدفع الى الاستغراب والتعجب الشديد لا يمكن تفسيره الا عبر النظام الطائفي المتأصل في النفوس الذي منع من جهة البورجوازية الكبيرة من التخلص من الطبقة الاقطاعية، والذي فرض من جهة أخرى على رجال الاقطاع التأقلم والتكيف مع الواقع الجديد، فتخلوا عن بعض امتيازاتهم مقابل محافظتهم على سيطرتهم المعهودة، وتنعمهم بفوائد سلطة المال الفاحش. لذلك كانت الدولة ومؤسساتها المتعددة مجرد انعكاس لهذا الحلف المستتر الناجم عن تلاقي مصالح متضاربة في الشكل لكنها تلتقي في الجوهر. وهكذا يمكن تفسير الدستور اللبناني الذي يقر من جهة النظام الاقتصادي الحر، ويرسي من جهة أخرى قواعد النظام الطائفي الذي ما زلنا نرزح تحت وطأته حتى يومنا هذا.

ان كل ما تقدم قد يدفع القارئ الكريم الى الاعتقاد بان كاتب هذه السطور هو يساري من الصميم. ولكنني لست كذلك. والسبب هو ان ما قلته لا ينبع من عقيدة متجذرة في الذهن أو من قناعة ذات أبعاد ايديولوجية، بل هو مجرد توصيف لحالة لا يمكن لأي شخص يدعي الموضوعية الا أن يعترف بها. ان اقراري بهذا الواقع، واستخدامي لتعابير "يسارية" لا يضعني حكما في الخانة "الحمراء"، ويضفي علي صفة "الرفيق". تبعا لذلك نستطيع الأن أن نذكر بعض الملاحظات على اليسار اللبناني بالتحديد.

أصبح اليسار في لبنان حالة رفض قائمة على الاعتراض السلبي والبلاغة الكلامية. أصبح اليسار ضربا من ضروب الترف الفكري حيث يقوم عدد لا بأس فيه من محازبيه بوظيفة المثقف الذي وصل الى الحقيقة والتنوير الداخلي، بينما الاخرين هم في ضلالة تمنعهم من التمييز بين الخطأ والصواب، فيحتاجون تبعا لذلك الى من يرشدهم الى الطريق القويم والصراط المستقيم.

من جهة ثانية، يعمل اليسار بشكل عام حسب مقولة الشافعي: "كلامي صواب يحتمل بعض الخطأ، وكلام الأخرين خطأ يحتمل بعض الصواب".

نقول هذا، ونحن نعلم انه لا يجوز التعميم، لكن هذا الأمر أصبح ظاهرة لا يمكن التغاضي عنها. لذلك على اليسار أن يدرك نسبيته، أي عليه أن يتخلى عن اعتقاده انه الوحيد الذي يملك الحقيقة، وان كل شخص غير يساري (أو شيوعي بشكل أخص) اما يعاني من القصور الفكري أو هو من طبقة السلطة المستبدة والقمعية.

على اليسار أن يعلم أن وصوله الى السلطة عبر الانتخابات الديموقراطية لا يعني ان "الثورة" حسب مفهومه قد بدأت، لأن اليسار ليس الا مجرد خيار بين خيارات متنوعة، وبالتالي عليه أن يلتزم بقواعد اللعبة وأن يعلم جيدا انه في المستقبل قد يخسر الانتخابات.

لذلك على اليسار أن يتخلى عن ايديولوجية أفكاره وليس عن طروحاته. فالايديولوجية المتحجرة كالدين، تجعل من كل منتقد كافر، وكل مخالف مرتد. فهل يعقل أن يحررنا اليسار من سطوة الدين لكي يضعنا تحت رحمة ايديولوجية ليست الا دين جديد يستبدل الله بعقائد سامية، والانبياء بماركس ولينين، والاكليروس بالفلاسفة وعلماء الاقتصاد والاجتماع.

نريد يسارا لا يكون مجرد ردة فعل تبرر الشعور الانهزامي وتدفع المرء الى حقد طبقي أعمى.

نريد يسارا يسمح للفرد العادي أن يؤيده في الانتخابات ليس لأنه يساريا، بل لأنه مجرد مواطن مقتنع بالبرنامج الانتخابي الذي يتبناه ويروج له.

نريد يسارا متجددا تخلص من عقدة انهيار الاتحاد السوفيتي، يسارا ليس أسير مجموعة من الشعارات التي أكل عليها الدهر وشرب.

ان العبئ الملقى على عاتق اليسار-اليسار الحقيقي وليس اليسار المزعوم الذي تحالف لا بل خضع الى رجال المال والاقطاع- هو جسيم جدا لأننا في لبنان لا خيار أمامنا من أجل التخلص من الطبقة التي تتحكم بنا منذ عهد الامارة سوى اليسار العلماني.

أكثر من ٨٠ عاما، واليسار لم يحقق هذه الاهداف، لذلك على اليسار أن يعيد النظر باساليبه وأن يدرك ان التغيير ينطلق من الشعب وليس من ندوات الترف الفكري والجدالات البيزنطية التي تهدف الى المماحكة الثقافية أكثر من ايجاد الحلول للمشاكل التي يرزح تحتها الشعب.

وسام اللحام

نخصص للقراء ساحة رأي علّها تكون وسيلة لتفعيل وتبادل الآراء حول المواضيع الشائكة والمتنوعة. لهذا الهدف ننشر في ما يلي ردنا على المقالة أعلاه، علها تكون فاتحة لنقاشٍ جدي وعميق.

يحتوي هذا المقال على الكثير من المغالطات التاريخية خاصة في ما يتعلق بالطائفية، والإقطاعية وتكوّن الرأسمالية.

فالطبقة الحاكمة في لبنان ليست إقطاعية، كما ورد في المقال أعلاه، بل من التجار والمضاربين البرجوازيين، وقد واجهت هذه الطبقة اقتصاديا الإقطاعية في ستينيات القرن الماضي وأدّت الحرب الأهلية إلى إعادة توزيع اقتصادي اجتماعي قضى على ما تبقّى من الإقطاع.

لكن الطائفية بحد ذاتها لم تظهر إلا مع الرأسمالية، فلم يكن هناك أثر للطائفية المؤسساتية قبل الفترة الممتدة بين الـ١٨٣٠ و١٨٤٠. بالإضافة إلى أن الطائفية في تلك المرحلة من تاريخ لبنان أتت ردًّا "ثقافياً" مباشراً على محاولات الاستعمار الغربي من أجل فرض مفاهيم القومية الجديدة في مقابل السلطنة العثمانية.

هذا الرد على القومية المفروضة، وإخضاع الطبقات الفقيرة لها، أنتجا مقاومة مشوّهة للرأسمالية مبنية على العلاقات الأهلية القائمة، لم تنحصر في لبنان فحسب بل في عدة بلدان أخرى. والحرب بين البروتستانت والكاثوليك في ايرلندا خير دليلٍ على ذلك.

أما في ما يخص الحديث عن ضرورة تخلي اليسار اللبناني عن الإيديولوجية لصالح الالتزام بقواعد اللعبة السياسية، فهذا بالضبط ما حصل مع "الحركة الوطنية" واليسار التقليدي والتحاقها بالإقطاع (التقدّمي).

القليل من اليسار اليوم التزم إيديولوجيته أو حتى الحد الأدنى من التماسك النظري، أي ما نحب أن نسميه بالبرنامج أو المشروع. الأغلبية الساحقة تلتزم قواعد "البراغماتية". فالمشكلة لا تكمن في الإيديولوجية بحدّ ذاتها، بل بالجمود الحاصل على صعيد صراع الأفكار، والذي تتحمّل مسؤوليته القيادات التقليدية لليسار ومثقّفيه، خاصّة أولئك المرتبطون عضوياً بميليشيات الحرب الأهلية الماضية والذين يتحضّرون لقيادة وتبرير حرب أهلية جديدة.

أما ما يتعلّق بالديمقراطية البورجوازية ومؤسساتها، كالبرلمان، فإن موقفنا من ذلك واضح. الديمقراطية البرلمانية ليست هي الديمقراطية التي نطمح لها، بالضبط لأنها لا تسمح للناس المشاركة في القرارات التي تؤثر على معيشتهم، خاصة في الاقتصاد. والبرلمان ما هو إلا ساحة يتبارى فيها ممثلو الطبقة الحاكمة أمام جمهور من المشجعين. لكن لا مانع طبعاً في المشاركة باللعبة واستخدام الامتيازات البرلمانية للتحريض وفضح زيف الديمقراطية البورجوازية من الداخل وتخريبها.

المنشور

محكمة شعبية... بانتظار الحكم







القاضي... نحن، أي كل من يعتبر أن الوقت قد حان للاعتراف والمساءلة والمحاسبة والتعويض عن أخطاء الماضي...
نحن أي الرأي العام.
الضحية... آلاف المهجرين والمخطوفين والمعوقين وذويهم.
المتهم... جميع من خطط وحرض ومول ونفذ جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.
هذا ما أراد قوله عدد من الجمعيات والمنظمات من خلال إطلاقهم للمحكمة الشعبية.

فرح قبيسي

في ١٤ نيسان الماضي، وفي إطار حملة "تتذكر ما تنعاد – ممنوع تنعاد" التي بادر إلى إطلاقها التجمع اليساري من أجل التغيير، اتحاد المقعدين اللبنانيين، تحاد الشباب الديمقراطي اللبناني، تيار المجتمع المدني، مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، المنتدى الاشتراكي ومجموعة نحن، تم إطلاق المحكمة الشعبية لمحاسبة مجرمي الحرب، مهما علا شأنهم ومهما علت مناصبهم.

المحكمة الشعبية أتت رداً طبيعياً على تجاهل القضاء اللبناني للعديد من الدعاوى التي قدمت ضد مجرمي الحرب. كانت أولى هذه الدعاوى، تلك التي رفعت ضد خاطفي محي الدين حشيشو عام ١٩٩١، وما يزال القضاء حتى يومنا هذا ينظر بهذا الإدعاء ولم يتقدم قيد أنملة في مسار تحديد المسؤوليات ومحاسبة المرتكبين. أما آخرها، تلك التي أوردتها جريدة الأخبار بتاريخ ٨ أيار ٢٠٠٧ والمقدمة ضد رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع من قبل أسرى محررين من السجون الإسرائيلية، فما كان من القضاء إلا أن رفض النظر بالدعوى مبرراً رفضه بصدور قانون العفو. هذا القانون الذي يبيض أكف أولئك الذين غرسوها بدماء الأبرياء.

تم إطلاق المحكمة الشعبية تحت شعار "نعم لإلغاء قانون العفو نعم لإنصاف الضحايا المستمرين للحرب".

أدلت هيام بكر، من إتحاد المقعدين، بشهادتها. هيام التي أصابتها قذيفة من حيث لا تدري وهي طفلة، فاستحال يوم عيدها عزاءاً.

كما أدلت اثنتين من أمهات المخطوفين بشهادتيهما. أم تيسير التي أخذتها القوات اللبنانية هي وزوجها وأولادها الثلاثة، عام ١٩٨٢ بعد مجزرة صبرا، تروي بحرقة كبيرة عملية خطفهم، وإفلاتها عند حاجز البربارة بعد تجريدها من آخر قرش تملكه. هناك عند هذا الحاجز بالذات ألقت النظرة الأخيرة على عائلتها، لتنطلق بعدها برحلة الألف ميل، رحلة البحث عنهم. أما مريم السعيدي، فأصبحت "أم مخطوف" بعد أن تم أسر ماهر ذو الستة عشر ربيعاً وستون شاباً آخرين في كلية العلوم وتم بعد ذلك إرسالهم إلى المجلس الحربي ومن هناك إلى إسرائيل. وتتحدث مريم عن رحلة البحث عنه وما عانته من اضطهاد إلى جانب ست من أمهات المخطوفين. والجدير بالذكر أن هذه الجرائم تعتبر جرائم إخفاء قسري لا يشملها قانون العفو ولا يمر عليها الزمن. هذا ما قالته وداد حلواني، رئيسة لجنة أهالي المخطوفين، وأكده المحامي باسم جدعون.

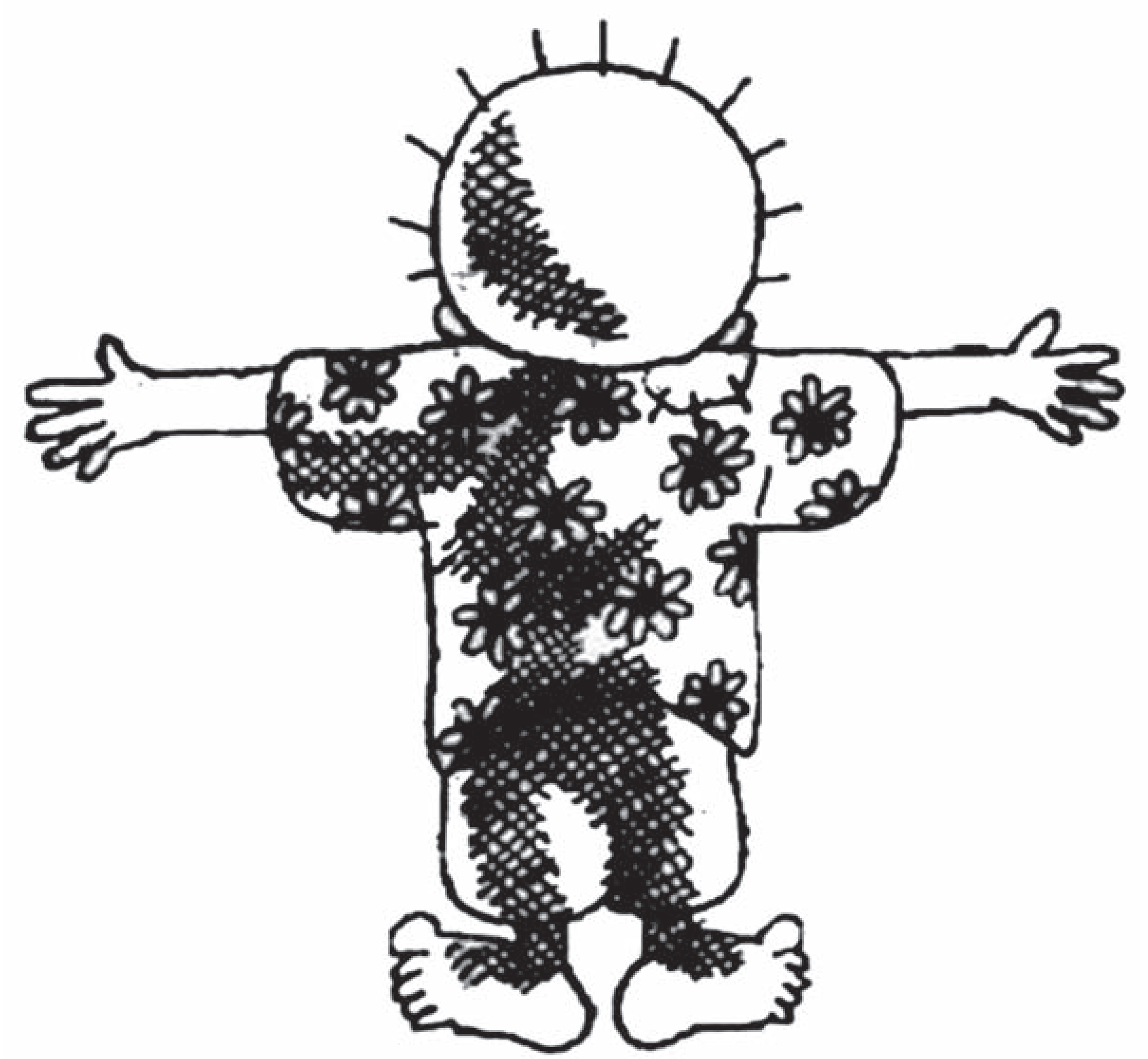
ستستمر المحكمة الشعبية حوالي السنة وسيتم خلالها توثيق ملفات الحرب اللبنانية وإطلاق النشاطات التي تصب في إطار أهداف المحكمة، وهي دفع المجرمين إلى الاعتراف بجرائم الحرب، تحديد المسؤوليات، إنصاف الضحايا والتعويض المعنوي والمادي لهم. وسيتم عقد اجتماعات عامة بهدف التحضير للتحركات والنشاطات التالية.

المحكمة الشعبية جربت في مناسبات عدّة. ففي عام ١٩٦٩ وضع المفكّر البريطاني والناشط في حقوق الإنسان، برتراند راسل، أسس المحكمة العامة من أجل محاسبة مرتكبي جرائم الحرب الدولية، ونظرت هذه المحكمة بالتدخل العسكري الأمريكي في فيتنام. فيقول راسل "إذا كانت بعض الممارسات والانتهاكات للمعاهدات تعتبر جرائم، فهي كذلك سواء ارتكبها الأمريكيون أم الألمان". وتوصلت المحكمة إلى عدة خلاصات، منها على سبيل الدلالة لا الحصر:

–الحكومة الأمريكية انتهكت المعاهدات الدولية من خلال مهاجمتها لفيتنام.
– تم قصف الأهداف والمنشآت المدنية.
–القوات المسلحة الأمريكية استعملت في عملياتها أسلحة محرمة دولياً.
–الحكومة الأمريكية مذنبة لارتكابها مجزرة بحق الشعب الفيتنامي...

ختاماً، إن المحاسبة هي الوسيلة الوحيدة من أجل التحرر من ثقل الماضي. من خلال المحكمة ننطلق، عبر جهد جماعيّ، من أجل المحاسبة، واستخلاص العبر وتحقيق العدالة التي طال انتظارها. فهي فرصة نادرة للإطلالة على المستقبل قبل أن يعتم عليه الماضي...

الحقوق المدنية
والسياسية
للفلسطينيين في لبنان



التجمع اليساري من أجل التغيير